المدخل المختصر لمذهب الإمام أحمد

أملاه: المدرس بالحرمين، الأستاذ الدكتور عبد السلام بن محمد الشويعر،

حفظه الله

اعتنى به تلميذه بمكة: عبد الباقي بن حسين الأنصاري

الحمد لله والصلاة على رسوله . أما بعد.

في عصر اليوم التاسع من شهر ذي القعدة، من العام الخامس والثلاثين بعد الأربعمائة والألف، بدأت الجلوس بين يدي شيخينا الفقه الفذ، الأستاذ الدكتور: عبد السلام بن مُجَدِّد الشويعر، وذلك في أروقة المسجد الحرام، وأول ما قرأت عليه: "أصول السنة للإمام أحمد" ثم دليل الطالب"، وبعض أبواب "عمدة الأحكام" وكنْتُ كغيري من طلابه أعترف من علومه في كل سفرة يأتي فيها لمكة، فتعلمت من سمته وخلقه الراقي ما لا يعلم قدره إلا الله، حتى صار لي مع الأيام كالوالد، فشكر الله له، وأرجوا الله أن يحشرنا وایاه ووالدینا في مستقر رحمته ودار كرامته.

ومن درره التي فاض الله بها عليه، وألقاها علينا في المسجد الحرام: دورة "المدخل في مذهب أحمد" وذلك في غرة شهر جمادى الثاني، من العام السابع والثلاثين بعد الأربعمائة والألف، وقد طار صيت هذه الدروس بين طلاب العلم، واستفاد منها القاصي والداني؛ لذلك قمت بما يلي:

أولاً: هذبتها مما يعتري مجالس الإلقاء غالباً، كتكرار الكلام ومناقشة الطلاب، وغير ذلك.

ثانياً: خرجت ما ذكره الشيخ من أحاديث ونسختها من مصادرها بنصها.

ثالثاً: حذفْتُ كثيراً من الفوائد والاستطرادات الخارجة عن أصل موضوع الكتاب، ومن أرادها فليرجع لها في الدروس الصوتية، وهي متوفرة والحمد لله.

وهذا الاختصار خاصٌ بي في المقام الأول، فما شرعتُ فيه إلا لعلمي أنه نافعٌ لي بإذن الله، ثم لإخواني من طلاب العلم عامة وطلاب شيخنا خاصة، وقد أخبرْتُ بيه شيخنا وأطلعته عليه بشكل سريع، **"ووعدهم بمراجعته ولم يحصل في هذه النسخة"** لضيق وقته وكثرة دروسه وأسفاره، فشكر الله له.

هذا ما تيسر تلخيصه وقد فعلته والقلب مني في شتات، فإن كان نافعاً فالحمد لله، وإن كان غير ذلك فأستغفر الله.

كتبه: عبد الباقي بن حسين الأنصاري.

يوم الأربعاء ٢/٤/١٤٣٩.

[التمهيد]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة على رسول الله .

أما بعد.

روى البيهقي^(١) في المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اختلاف أمتي رحمة». وهذا الحديث مع اتفاق أهل العلم على أنه ليس له إسناد صحيح، إلا أن أهل العلم يُقرون بصحة معناه، فمن ذلك ماجاء عن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- لما ذكر له اسحاق بن بهلول أنه ألف كتاباً في الاختلاف بين أهل العلم، قال: وأسميته كتاب الاختلاف، قال: لا، وإنما سمه: كتاب السعة.

وقد بيّن جمع من محققي أهل العلم أن معنى هذا الحديث صحيح، كما قرره الشيخ تقي الدين عليه - رحمة الله- وألف فيه الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي المصري (ت ١٠٣٣) ألف جزءاً مفرداً في تتبع هذا الحديث، وذكر شواهد من الكتاب والسنة. إذا عرفت أن ذلك كذلك، فاعلم أن اختلاف أمة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة، بخلاف خلافهم فإنه شر، وقد صح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إن الخلاف شر.^(٢)

كيف نميز بين الاختلاف الذي هو شر، والخلاف الذي هو رحمة؟

إذا كان نابغاً عن اجتهاد صحيح أو تقليد سائغ، فإنه يكون رحمة من الله وعجل للناس، ورحمة لطلبة العلم والمجتهدين، لبيذل المجتهد وسعه وبيذل غايته ليتعلم العلم وينظر في الأدلة

(١) برقم (١٥٢) ذكره بسنده إلى ابن عباس، ونصه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَهْمَا أُوتِيْتُمْ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ، لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَسُنَّةٌ مِنِّي مَاضِيَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُنَّتِي، فَمَا قَالَ أَصْحَابِي، إِنَّ أَصْحَابِي بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ فَأَيُّمَا أَحَدْتُمْ بِهِ اهْتَدَيْتُمْ، وَاحْتَلَفُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ»

(٢) جزء من حديث طويل خرجه أبو داود تحت باب: "الصلاة بمنى".

ويحفظها، ثم يستنبط بعد ذلك فيكون واحدًا من اثنين؛ إما حائزاً الأجر أو الأجرين، وفي الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»^(١).

ومعنى أن الاختلاف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة: لأنه ربما أخذ المرء بأحد هذه الأقوال بناءً على نظر أو تقليد أو حاجة أو ضرورة ونحو ذلك، فيكون في ذلك مصلحة عامة.

إذا أريدك تعلم أيها الموفق: أن هناك اختلافًا وخلافًا، فالاختلاف رحمة في أصله ورحمة في أثره بعد ذلك، وأما الخلاف فإنه شر في أوله، وذلك حينما يحدث المرء قولاً لا يريد بذلك إلا منازعةً وخلافًا ونقضًا للإجماع ونحو ذلك.

إذا عرفت أن ذلك كذلك، فاعلم أن الخلاف في الفروع الفقهية، كان موجودًا من عهد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل وأعجب من ذلك أنه كان موجودًا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وما أنكر النبي صلى الله عليه وسلم اختلافهم، وإنما صوبه ورد مخطئهم إلى السنة والصواب بإقراره وقوله، كما في حديث عمار وغيره من الأحاديث المعروفة في الباب^(٢)؛ لذلك تقرر عند أهل العلم قاعدة وهذا القاعدة يجب أن تجعلها نصب عينيك وأمام ناظريك، ودائمًا تكون حاضرة عندك في قولك وفعلك، فقد قرر أهل العلم أنه: لا إنكار في المسائل الخلافية الاجتهادية. إذا لا بد من قيدين:

الأول: أن تكون المسألة مسألة خلافية، ويقابل ذلك أن كل مسألة كانت مجمعة عليها، فإنه ينكر فيها ولا ريب، بل إن الإنكار فيها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

القيد الثاني: لا بد أن تكون المسألة اجتهادية، ونستفيد من ذلك أمرين:

الأمر الأول: ليس كل خلاف يحكى في الكتب أو يوجد في بطون الدفاتر والأوراق يكون خلافًا معتبرًا، كما قال صاحب المراقي:

وليس كل خلاف معتبر إلا خلافا له حظ من النظر.

(١) باب: "أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ" وبنفس الترجمة تجده في مسلم.

(٢) يُشر لما خرجه البخاري وترجم عليه "باب التيمم ضربة واحدة" عن عمار رضي الله عنه، أنه أجنب وليس عنده ماء فتمرغ في الصعيد كما تمرغ الدابة، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا، فضرب بكفه ضربة واحدة على الأرض.. والقصة محرجة في مسلم كذلك.

ودل ذلك على أنه لا بد أن يكون الخلاف في درجة معروفة عند أهل العلم؛ ولذا قسم أهل العلم - رحمهم الله - الخلاف إلى درجات، فجعلوه على قسمين: قوي وضعيف، والضعيف قسموه إلى درجات؛ فمنه ملغي ومنه شاذ ومنه مهجور ومنه ضعيف ومنه خلاف ضعيف لكنه خلاف الراجح.

الأمر الثاني: أننا نستفيد من قول أهل العلم أنه لا إنكار في المسائل الخلافية الاجتهادية: أن يكون المرء قد صار لهذا القول بنظر صحيح أو بتقليد سائغ، وحينئذ فإن من تتبع شواذ أهل العلم ونظر في الرخص فأخذ من كل قول أسهله، وأخذ من كل مذهب ما وافق هواه، فإنه يصدق عليه ما قال الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - : من تتبع شواذ أهل العلم اجتمع فيه الشر كله. وقال الإمام الأوزاعي - رحمه الله - : من تتبع رخص العلماء فقد تزندق. بمعنى أنه صار لذلك بسبب أمر قد وقع في قلبه سبب له هذا الاختيار، لا عن دين ولا عن رأي وإنما بهوى وقع في نفسه، فكذلك المتزندق.

إذا تبين لك أن الصحابة اختلفوا في الفروع الفقهية، فإن هذا الخلاف نقله التابعون عنهم فاختلف التابعون أكثر من اختلاف الصحابة رضي الله عنهم، ثم تتابع الناس بعد ذلك، وقد كان أهل العلم في القرون الأولى، ينسبون العلم بعد الصحابة إلى البلدان، فيقولون: يذهب أهل الحجاز لكذا وذهب فقهاء مكة إلى كذا، وذهب فقهاء المدينة إلى كذا، وذهب فقهاء الكوفة إلى كذا، وذهب فقهاء الشام إلى كذا، فكانت الآراء تنسب إلى البلدان، ثم بعد ذلك لما اختلطت الآراء في البلدان فوجد في المصنر الواحد آراء ومدارس متعددة، فقرأ على الحجازيين من كان في الكوفة، وأخذ نظر الشاميين من سكن الحجاز، وأتى من أخذ عن شيوخ المدينة ومكة وغير ذلك من أمصار العلم التي كانت في عصور التابعين، بدأ أهل العلم ينسبون الفقه إلى أشهر علمائه، ونسبة الفقه للعلماء إنما هي نسبة ابتداء تقعيد ونسبة تشريف، فهؤلاء إنما نسب لهم العلم لا باعتبار اجتهادهم - أعني الأربعة بالخصوص - وإنما باعتبار ابتدائهم بالتقعيد.

لماذا نسب الفقه للأمة الأربعة؟ لأمر:

الأول: أن هؤلاء الأئمة هم الذين ابتدوا التقعيد على هذه الهيئة الموجودة اليوم، وجل قواعدهم إنما أخذوها من الأئمة قبلهم؛ فمالك إنما أخذ الفقه عن ربيعة بن عبد الرحمن

وفقهاء المدينة، وأبو حنيفة أخذ الفقه عن حماد ابن أبي سليمان، عن أصحاب بن مسعود، والشافعي أخذه عن أهل الحجاز، وأحمد أخذه عن أشياخه وهم أكثر، فهم في الحقيقة إنما هم أخذوا في نظر العلماء وابتدءوا التقييد على هذه الهيئة.

والأمر الثاني: أن هؤلاء أراد الله ﷻ، لهم فضلا ومنزلة في الدنيا ينالونها، ومنزلة في الآخرة نسأل الله عز وجل أن يبلغهم إياها.

فالرفعة في الدنيا بالثناء الحسن، والرفعة في الآخرة بدعاء الناس لهم بالرحمة، فما من يوم إلا ويذكر هؤلاء الأئمة فيدعى لهم بالرحمة والمغفرة، ولربما كان لسريرة بينهم وبين الله ﷻ، لم يطلع عليها إلا هو ﷻ؛ ولذلك نُسب هذا العلم لهؤلاء من هذا الباب.

وتنبه إلى أنه باتفاق أهل العلم: هذه المذاهب الأربعة ليس كلها بفروعها وأصولها قد فالها الأئمة الذين نسب لهم هذا الرأي، وإنما ذلك من هذا المعنى الذي ذكرت بعضه. إذا كان ذلك كذلك، فلنعلم أن هناك مسائل لا بد أن نتنبه لها:

المسألة الأولى: أن كل خلاف كان عند السلف -رحمهم الله تعالى- من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، إذا كان هذا الخلاف مستنده قوي، سواء كان راجحًا أو مرجوحًا، وله نظر مقبول ليس قولًا شاذًا أو ملغيًا، لا بد هذا القول أن يكون موجودًا في أحد المذاهب الأربعة، لا بد أن يكون موجودًا إما أن يكون قولًا أولًا أو ثانيًا مشهورًا أو خلاف الراجح في المذهب، وهذا الكلام الذي أقوله لك قاله من عُرف بمعرفته خلاف العلماء الخلاف المتقدم العام، فقد نص على هذا المعنى أئمة، وممن نص على ما ذكرت: الإمام أبو عمرو ابن الصلاح -رحمه الله تعالى- (ت ٦٤٣) وهو من أعلم الناس في زمانه بالحديث، وممن نص على هذا المعنى الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- وممن نص على هذا أيضًا العلامة أبو الفرج زين الدين ابن رجب المكي. (ت ٧٩٥)

وهؤلاء الثلاثة لا يتمارى اثنان في علمهم بالسنة، وعلمهم بالخلاف المتقدم ناهيك عن الخلاف النازل بعد ذلك، إذًا باستقراء هؤلاء الأئمة: كل خلاف كان عند السلف ما لم يكن ملغيًا أو شاذًا وكان له مستند ولو كان المستند ضعيفًا لكنه معتبر، فلا بد أن يكون هذا القول موجودًا في واحد من المذاهب الأربعة.

وبنى العلماء على ذلك، أنه بعد القرون المفضلة وبعد استقرار العلماء، لا يجوز الخروج عن المذاهب الأربعة، لم يقولوا ذلك من باب التحريم وقصر الحق عليها دون ما عداها، وإنما قالوا ذلك بناءً على القول الذي ذكرت لك.

وما من قول في هذه المذاهب إلا وقد توالى على حكايته وشرحه والاستدلال له فئام من أهل العلم، فإن كان فيه تزييف بينوه، وإن كان فيه غلط نبهوا عليه، ولذلك فإن العناية بهذه المذاهب الأربعة أمر مهم، وقد استقر هذا عند أهل العلم بحمد الله منذ القدم.

وجرت عادة علماء أهل العلم - وهو من الإجماع الفعلي عند خاصة الناس وهم العلماء - أنه منذ القرن الرابع الهجري، ما شهر فقيه وما علّم عالم وما تصدر ذو رأي معتمد برأيه، إلا وقد كان ابتداء أمره ونظره في واحد من هذه المذاهب الأربعة.

بعد أن عرفنا هذه المقدمة التي لا بد أن تكون حاضرة في أذهاننا، أريد أن أبين أمرًا مهمًا، وهو أننا عندما نعرّف بهذه المذاهب الأربعة، فحديثنا إنما هو تعريف لا ترجيح، إذ لا يجوز لمسلم أن يقول: إن الحق في مذهب زيد دون مذهب عمرو، وإنما الحق في كلام الله وسنة رسوله ﷺ؛ ولذلك ذكر ابن مفلح (ت ٧٦٣) نقلًا عن شيخه الشيخ تقي الدين في كتاب الفروع: أن الذي يقول: الحق في أحد المذاهب دون ما عداها، فإنه يكون بذلك مخالفًا للإجماع، ومستحقًا العقوبة والتأديب.

وإنما يذكر بعض أهل العلم: أصول فلان أقرب إلى الصواب، وأن دليل فلان في إحدى المسائل وآحاد الأعيان والفروع أقرب للدليل، وأما جميع المذهب، فلا يصح لأحد أن يقول: إن مذهب فلان هو الصواب دائمًا دون مذهب فلان.

وبناءً على ذلك: المرء عندما يتكلم في مسألة أو ينظر في فرع فقهي، فلا يخلو نظره من أحد ثلاثة أمور: إما أن يكون نظره لأجل التفقه، وإما أن يكون نظره لأجل الفُتيا، وإما أن يكون نظره لأجل عمله في خاصة نفسه؛ هذه ثلاثة أسباب.

أولها: إن كان نظره لأجل أن يتفقه، بمعنى ليكون فقيهاً ذو ملكة وصنعة، فلا مسلك لذلك من بعد القرن الرابع إلا عن طريق الابتداء بأحد المذاهب الأربعة، ما عُرف فقيه إلا وقد ابتدأ بواحد من المذاهب الأربعة؛ لأن العلم كلما طال الزمن كلما زاد، فقد كثرت المؤلفات، ففي

كلمة واحدة تؤلف مجلدات في شرحها، وفي حديث واحد يؤلف مصنفات في تبينه، فيكثر العلم ويقل العلماء؛ يكثر العلم بمعنى المؤلفات ويقل العلماء.

ولو أراد المرء أن يقرأ شرح حديث واحد فقط، لربما مكث أيامًا بل شهورًا كثيرة ليقرأ كل الشروح التي كتبت في هذا الحديث وما في معناه؛ إذًا لما أصبح العلم كثيرًا، كانت هناك طرقًا تختصر هذا العلم، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علما، سهل الله له به طريقًا إلى الجنة»^(١)، والنكرة في سياق الإثبات تعم عموم أوصاف، والنكرة في سياق النفي تعم عموم أشخاص، فقوله صلى الله عليه وسلم: «سلك طريقًا» هي نكرة في سياق إثبات فدل على أن للعلم طرقًا متعددة، ولكن الموفق هو من كان في أول طلبه العلم قد هدي للطريق الذي يختصر عليه المسافة، وقبض الله عز وجل له من يأخذ بيده فيدله على هذا المسلك، ولذا قال أيوب السخيتاني، شيخ الإمام مالك ابن أنس رحمه الله تعالى: إن من نعمة الله على الحدث أن يوفق لشيخ من أهل السنة. لأن الشيخ يختصر عليه الطريق، ويبين له الصواب أو القريب من الصواب قدر استطاعته، ولا يجعله يتخبط خبط عشواء، فيكون كالمبنت لا ظهرًا أبقي ولا أرضًا قطع.

فإن قيل بأي المذاهب أبدأ ؟

الجواب: اختر ما هو سائد في بلدك، ومعروف عند أهل مصرك، فخذ ذلك المذهب وتعلم به لأن المرء إنما يتكلم بلسان قومه وينطق به.

الأمر الثاني: أحيانًا يحتاج طالب العلم أن يفتي، والفتوى لها باب غير باب التفقه، فإن المرء لربما كان حافظًا للكتب المعتمدة، ولكنه لا يحل له أن يفتي، قال ابن عابدين في شرح نصب المفتي: ولربما كان المرء حافظًا لكتب ظاهر الرواية، فيدخل بلدًا فلا يحل له أن يفتي بها؛ لأنه لا بد أن يكون عارفًا بعرفهم، وما جرى عليه عملهم، وما هو المقضي به عندهم، ونحو ذلك من المسائل.

إذًا الفتوى لها معيار آخر وقواعد تخصصها كمعرفة العرف، ومعرفة حاجة الناس، وبعض المسائل التي يطول بيانها.

(١) باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر.

الأمر الثالث: وهو قضية العمل أي ما يتعبد العبد به ربه ﷻ، فإن المرء إذا تفقه في الدين، وتعلم أحكام الشرع المتين، إذا عرف الخلاف النازل أو العالي، ثم ظهر له رجحان أحد القولين "بناءً على اجتهاد صحيح" وهذا القيد لا بد منه، ليس لكل أحد أن يجتهد ولا لكل أحد أن ينظر وأن يتشهى في الاختيار وفي الاستدلال وفي الترجيح، ولكن أخذه عن اجتهاد صحيح أو تقليد سائغ، وإنما يتعبد العبد ربه ﷻ بما صح عنده بالدليل، إذاً فرق بين ثلاث مسائل، بين الفتوى وإنما هي لأهلها، وبين التفقه في الابتداء وإنما يكون على واحد من هذه المذاهب، وبين العمل، وليس لكل أحد أن يتكلم في دين الله، وقد قيل: لو أن كل جاهل سكت ما حدثت في الإسلام فتنة.

وقد جاء في الأثر عن النبي ﷺ كما خرج الترمذي من حديث جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ. (١) فإنه مخطئ، ولو قال قولاً فأصاب؛ لأنه قاله من غير طريق صحيح ولا مسلك معتبر.

من هذا تعرف أن التمدد بأحد المذاهب الأربعة ليس بدعة بإجماع أهل العلم، بل هي مدحة وطريق من طرق التعلم والتفقه، فكون المرء يتعلم على طريقة أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد، فإنه محسن في تفقهه ومأجور على هذه الطريقة، وما زال الأئمة الأعلام على هذا المسلك منذ الزمان الأول، ولم يأت من أحدهم إنكاراً في هذا الباب.

(١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الَّذِي يُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ. وقال: هذا حديث غريب.

[فوائد دراسة المدخل للمذاهب]

ما فائدة معرفتنا لمداخل العلوم أو المذاهب الأربعة؟

معرفتنا لهذه المداخل مهم؛ لأن كثيراً من الناس يتكلم في مذهب ربما انتسب إليه أو قرأ فيه من غير انتساب، فيأتي فيه بعجائب الأمور وغرائب التفسير، فلا يحسن نظراً ولا دليلاً، ويأتي بتلفيق بين الأقوال غير معتبر، والتلفيق ممدوح في مواضع مذموم في مواضع أخرى، ولذا لا بد من معرفة المداخل، سماها المتأخرون بالمداخل، والأوائل يسمونها قواعد المذهب ومعانيه العامة.

والإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- كان آخر الأئمة الأربعة زماناً، وقد اطلع على فقه من سبقه من الأئمة، ولذا فإن هذا الفقه عندما ننسبه للإمام أحمد فهو فالحقيقة ليس مذهباً لأحمد خاصة، وإنما هو مذهب له ولأصحابه عامة، ففي بعض المسائل لم ينص أحمد على المسألة والفرع بعينه، وإنما أخذ ذلك من الأصول العامة التي نص عليها أو قعدها أصحابه بناءً على أصوله، ولذلك فإن النظر في المذهب إنما هو باعتباره، وباعتبار أصحابه.

إذاً: حينما نقول: مذهب الإمام أحمد، لا نعني قوله ولا نعني نصه بخصوصه، وإنما نعني قوله وقول أصحابه، ومن أخذ مذهبه واتبع طريقته ومسلكه في النظر الفقهي، وكذا نقول في مذهب الإمام مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وغيرهم، وهذا مشهور، حتى قال أبو حامد الغزالي: إن الصاحبين، يعني أبا يوسف ومُحَمَّد ابن الحسن، قد خالفا الإمام أبا حنيفة في ثلثي المذهب، وهذا رأي أبي حامد وإن كان بعضهم خالفه، فهذا مشهور عند الأئمة، أن بعضاً من أصحاب الأئمة يخالفون إمامهم في بعض المسائل، باعتبار النظر في النصوص، وهذا كثير وليس هذا المقام مقام تقريرها.

فصل في:

[خصائص مذهب أحمد]

عندما أتكلم عن الخصائص فإني لا أذكر المشترك بين الأئمة جميعًا، وإنما ما تفرّد به مذهب أحمد، ويكون الكلام ثلاثة أشياء:

خصائص هذا المذهب في أصوله، وما اختص به في مسائله الفرعية، وما اختص به في المسائل العملية.

إذاً ثلاثة أشياء فقط، وعندما نتكلم عن خصائص مذهب الإمام أحمد في الأصول، فلن أتكلم عن أصول الإمام أحمد؛ لأن أصوله في الجمل لا تخالف أصول غيره، فإن الأئمة مجمعون في الجملة على أصول الاستدلال، وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. إذاً فهناك أدلة أجمع العلماء عليها فلا مجال لذكرها، ولكني سأذكر بعض الخصائص في أصول الاستدلال عند أحمد وأصحابه، ربما خالف فيها الجمهور، ولربما وافقه فيها بعض أهل العلم، منها:

[الاجتهاد عند المذهب وخصائصهم فيه]

فقهاء مذهب الإمام أحمد يشترطون ليكون المرء مجتهدًا ومقبولًا نظره في الأدلة، أن يكون حافظًا للكتاب والسنة، فأما حفظه الكتاب، فقد ذكر الشيخ تقي الدين في المسودة، وهو ظاهر المعتمد عند متقدمي أهل العلم: أن من شرط الاجتهاد حفظ القرآن كاملاً، فلا يكفي حفظ بضع آيات منه، كآيات الأحكام فقط، بل يجب حفظ القرآن كله، وكذا حفظ السنة، فلا بد أن يكون المرء مطلعًا وحافظًا لكتاب الله وسنة النبي ﷺ.

إذاً: يجب أن نعلم أن حفظ القرآن شرط الاجتهاد، بل ومذهب الإمام أحمد: يكره لكل أحد بلا استثناء - إذا كان قادرًا طبعًا - أن تمر عليه أربعون ليلة لا يختم القرآن تلاوة ولو نظرًا، هذا الأمر الأول وهذا واضح في تفعيدهم وهو العناية بالنصوص.

[علم العلل عند المذهب وخصائصهم فيه]

نجد من الإمام أحمد خاصة ومن أصحابه، عناية كبيرة بالحديث، رواية ونظرًا وإعلالًا، ولذا فإن الإمام أحمد له ثلاثة كتب مطبوعة في العلل، وكبار أئمة مذهبه الذين كان يشار لهم في زمانه، وهم أعلى من في زمانهم مكانة وقدراً وفقهًا، نجد لهم كتبًا مفردة في العلل، فأبو بكر الخلال -رحمه الله- (ت ٣١١) وهو شيخ المذهب الذي لا يقاربه أحد في زمانه له، كتاب في علل الحديث، والإمام أبو محمد ابن قدامة - رحمه الله - صاحب المغني، له كتاب كذلك في العلل، اختصره من كتاب الخلال، والضياء المقدسي -رحمه الله- (ت ٦٤٣) له كتاب، وهو "المختارة" بين فيه صحيح الحديث من ضعيفه، وكان شرطه فيه أقوى من شرط من سبقه ممن تكلم في الحديث والعلل، كالحاكم وغيره، قاله غير واحد كالشيخ تقي الدين وغيره. إذًا: الحنابلة في الزمان الأول كانوا يعنون بالحديث رواية ونقلًا، ويعنون به تعليلًا وصنعة، وهم صيارفة الحديث، ويعنون بعد ذلك فيه فقهاء، وهذا واضح ومتعلق بتاريخهم.

[التعامل مع النصوص عند المذهب وخصائصهم فيه]

مما يلحظ في مذهب الإمام أحمد وأصحابه، فيما يتعلق بالتعامل مع نصوص الوحيين بالخصوص: أن مذهب أحمد وأصحابه: من أقل المذاهب حكماً على الأحاديث بالنسخ، بل قال بعض أهل العلم: لا يصار إلى النسخ إلا بدليل صحيح وجلي، فمثلاً: لو أردنا النظر في عدد من المسائل التي ثبتت لنا ما ذكرته:

المثال الأول: أن مذهب الإمام أحمد وأصحابه، موافقة للشافعي، عندهم، لا بد أن يكون دليل الناسخ أقوى من دليل الحكم المنسوخ؛ لقول الله ﷻ: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾، فلا ينسخ القرآن بسنة أبداً، وإنما ينسخ القرآن قرآنً مثله، ولكن القرآن ينسخ السنة وتنسخ السنة بالسنة.

والقرآن الذي ينسخ القرآن، قد يكون نسخ تلاوته وبقي حكمه، كما في قول عائشة رضي الله عنها: ﴿كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ: قَالَتْ كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ فَتُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. (١) فنسخت الآية الأولى قراءة وحكماً، ونسخت الآية الثانية قراءة دون الحكم.

وأيضاً مما يتعلق بتعاملهم مع النصوص: يُعملون جميع ما ورد في الباب من أحاديث، مع أن كثيراً من الفقهاء ربما حكم بالنسخ فيها، فإذا جاء حديث صحيح الإسناد، صريح الدلالة، لا يعرف له مخالف قوي يصرفه عن وجهه، فإنهم يأخذون به، وإن خالفهم فيه المذاهب الأخرى، وأضرب لذلك أمثلة:

(١) باب: في خمس رضعات.

خرج مسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَوَضَّأُ مِنْ حُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَوَضَّأْ" قَالَ أَتَوَضَّأُ مِنْ حُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "نَعَمْ فَتَوَضَّأْ مِنْ حُومِ الْإِبِلِ"**.^(١) هذا النص لم يأخذ به في مشهور المذاهب الثلاثة أحد، لكن الإمام أحمد أخذ به، ووافقه بعض فقهاء المذاهب الثلاثة. ومن الأمثلة:

قول النبي ﷺ في الحديث المخرج عند أبي داود وغيره، من حديث شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ، وَهُوَ يَحْتَجِمُ، وَهُوَ آخِذٌ بِيَدَيْ لَثْمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ"**.^(٢) قال الجمهور: هذا الحديث منسوخ، ما دليل نسخه؟ قالوا: دليل نسخه، ما خرجه البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: **«اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ»**^(٣) أما علماء المذهب قالوا: هذا الحديث غير صحيح وإنما احتجم النبي ﷺ وهو محرم ولم يثبت أنه احتجم وهو صائم، وهذه الزيادة زيادة منكورة، حكم الأئمة الكبار، كيجي وأحمد وغيرهم بنكارة هذه الزيادة، ويدل على نكارتها أن النبي ﷺ لم يكن صائماً في تلك السفارة، لم يعرف عنه الصوم في تلك السفارة، بل أفطر ﷺ في يوم عرفة كما هو معلوم.

إذا عرفنا ذلك، عرفنا أنه لا يرقى حديث يدفع هذا الحديث، وهو قول النبي ﷺ: **«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»**، لذا أخذ به أحمد، وهكذا غالب مفاريد المذهب مستندها النص؛ لذلك هي أقرب للصواب، كما قاله أبو العباس.

ومن الأمثلة في عملهم بالنصوص ما وجدوا لذلك سبيلاً: وجد في كتب بعض أهل العلم أحاديث، قيل: أجمع العلماء على عدم العمل بها ولا يعرف لها ناسخ، ولا يصح أن يُقال منسوخة بالإجماع، إنما يُقال لا يعرف لها ناسخ. ما هي الأحاديث التي قيل: أجمع العلماء على عدم العمل بها؟ هي ثلاثة أحاديث أوردها الترمذي في السنن، ثم زاد عليها الحافظ أبو

(١) باب: الوضوء من لحوم الإبل.

(٢) سنن أبي داود، باب في الصائم يحتجم.

(٣) بابُ الْحِجَامَةِ وَالْقِيَاءِ لِلصَّائِمِ.

الفرج بن رجب في شرح العلل، وجمعها بعض المعاصرين ، هذه الأحاديث الثلاثة كلها أخذ بها في مذهب الإمام أحمد، وهي كالتالي:

أولها: حديث ابن عباس رضي الله عنه في صحيح مسلم أنه قال: "جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ، فِي غَيْرِ حَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ فِي حَدِيثٍ وَكَيْعٍ: قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لِمَ فَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: "كَيْ لَا يُجْرَحَ أُمَّتُهُ".^(١) ، أخذ أحمد وأصحابه بهذا الحديث فقالوا: إنه إذا وجد حرج شديد وحاجة شديدة، جاز الجمع؛ لذلك جاء في الموطأ عن عمر رضي الله عنه موقوفاً، وعند الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، قال رسول الله ﷺ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ». ^(٢) ، مفهومه: عند الحاجة يجوز، فيجوز الجمع للمطر، ويجوز الجمع للغييم في بعض صوره، ليس في مطلق صوره، ويجوز الجمع في الوحل، ويجوز الجمع للمرض، لأجل النجاسة ولأجل التطهر ولأجل المشقة، ولغير ذلك من الصور، حتى قالوا: إن في الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة، يجوز فيها الجمع.

ثانيها: الحديث المخرج عند أصحاب السنن من حديث معاوية رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ".^(٣) أخذ به فقهاء مذهب أحمد في الرواية الثانية، وقالوا: إن من شرب الخمر جاز تعزيره، ولو بالقتل، موافقة لمذهب الإمام مالك.

ثالثها: حديث أبي هريرة كما عند البيهقي في السنن، قَالَ: "مَنْ غَسَلَ مِيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ".^(٤) ، أخذ به الفقهاء وقالوا: إنه محمول على الوجوب بمعنى الاغتسال أي الوضوء، ومحمول على الندب في الاغتسال بمعنى تعميم البدن.

(١) بَابُ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ.

(٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. وبنفس الترجمة ذكر مالك أثر عمر رضي الله عنه في الموطأ.

(٣) ترجم عليه أبو داود: باب إذا تتابع في شرب الخمر.

(٤) بَابُ الْغُسْلِ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ.

ومما يتعلق بخصائصهم في تعاملهم مع النصوص: أنهم من أوسع المذاهب في الجمع بين الأحاديث، فمن المعلوم أن الأحاديث إذا تعارضت، يُسعى للجمع بينها، فإن لم يمكن الجمع بينها، قيل بالنسخ، فلم يمكن الحكم بالنسخ، يذهب للترجيح.

إذًا: عندنا ثلاثة أشياء: جمع، فنسخ، فترجيح، لا يكاد يوجد حديث رجحوه على سبيل الإطلاق، يعني جزموا على ترجيحه، بل هم من أوسع المذاهب إعمالاً للجمع بين الأحاديث والنصوص، ولهم في إعمال النصوص والجمع بينها مسالك؛ من هذه المسالك:

المسلك الأول: العمل بالجميع إن أمكن، فمذهب أصحاب أحمد من أوسع المذاهب في القول باختلاف التنوع، فمثلاً: دعاء الاستفتاح ورد عن النبي ﷺ بخمس صيغ كلها تجوز بأي صيغة شئت، وصلاة الكسوف وردت أحاديث بركوع وركوعين وثلاثة وأربعة، كلها تجوز، كل ما ورد به النص فإنه يكون من اختلاف التنوع، والجميع جائز.

إذًا: مذهب الإمام أحمد من أوسع المذاهب باستقراء نصوصه وكلام أصحابه ومقارنتها بغيرها من أوسع المذاهب إعمالاً لاختلاف التنوع، حتى في دلالة الحديث، وأضرب بذلك أمثلة في دلالة الحديث، فمثلاً: عند الرفع من الركوع، هل السنة قبض اليد أم سدل اليدين؟ قالوا: يجوز الأمران، نص عليه أحمد في رواية عبد الله عنه، لم جوز الأمران؟ لاختلاف الدلالة واحتمالها. ولهذا نظائره كثيرة في فقه أحمد وفقه أصحابه.

المسلك الثاني: إذا تعارضت النصوص فإنه يحملها كثيراً على اختلاف الحال، ولذلك فمن أوسع المذاهب في بيان اختلاف الحال وصوره، مذهب أحمد - رحمه الله - وأصحابه، وسأذكر بعض مفار يده لنعرف استدلاله بخصوصه، فمن ذلك أنه قد ثبت عن النبي ﷺ حديثان: حديث فيه أنه ﷺ صلى جالساً، وصلى أصحابه خلفه قياماً، وذلك حين مرض النبي ﷺ، وفي آخر حياته، والمتقرر عند جمهور أصحابنا، أنهم يرون أن الذي أم الناس إنما هو النبي ﷺ، واثم به أبو بكر الصديق ﷺ، إذًا: الذي أم الناس هو النبي ﷺ ثم بعد ذلك صلى الناس خلفه قياماً، بينما ثبت عنه ﷺ في البخاري من حديث أنس ﷺ أنه قال: صَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمٍ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا». وفي آخر الحديث في بعض

ألفاظه عند البخاري كذلك قال: **وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا، فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ.** ^(١) إذا كيف نجتمع بين الحديثين؟ قال: **«صَلُّوا قَعُودًا»** وهناك صلى قاعدًا وصلى الصحابة قيامًا، نجتمع بينهما على اختلاف الحال فنقول: إن افتتح الإمام الصلاة قاعدًا فإن المأمومين يصلون خلفه قعودًا، وإن افتتح الإمام الصلاة قائمًا، ثم طرأ له في صلاته ما يمنعه من القيام فيها وإتمام أركانها على هيئتها، فيصلي المأمومون خلفه قعودًا، وهذا مذهب أحمد المنصوص والمعتمد عند أصحابه، جمعًا بين النصوص، ولهم في الجمع باختلاف الحال نظائر كثيرة يطول ذكرها.

المسلك الثالث: في تعاملهم مع النصوص، أن الإمام أحمد من أصوله الاحتجاج بالحديث الضعيف، لكن ليس مطلقًا، وإنما بقيود وشروط معينة؛ فمن هذه الشروط:

الشرط الأول: أن لا يكون الحديث منكرًا. إذا كان منكرًا فإنه مردود ولا يعمل به، والنكارة يعرفها أهل الصنعة، وأحمد وكثير من أصحابه يقتدون بالأئمة الأوائل في هذه الصنعة فيميزون مثل هذا الأمر، بل إن الإمام محمد ابن إدريس الشافعي قال: أنت - يعني أحمد - أعلم منا بالحديث فإذا صح عندك الحديث فأنبئي لأعمل به.

الشرط الثاني: ما أشار له أبو بكر الخلال، ونص عليه كثير من أصحاب أحمد، قالوا: إنما يحتج أحمد وأصحابه بالحديث الضعيف إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه، فإن عارضه حديث أقوى منه أو إجماع أقوى منه، فإنه يصار للثاني ويترك الأول ولا شك.

الشرط الثالث: أنه لا بد أن يعضد هذا الحديث قرينة تدل على معناه، فقد تكون القرينة نظرًا صحيحًا وقياسًا، وقد تكون القرينة قول صحابي، أو قول جمهور التابعين، ونحو ذلك من المرجحات، لا أقول أدلة، وإنما مرجحات؛ لأن عندنا أدلة لأصول الاستدلال، وعندنا أدلة استثنائية للترجيح، فالقرائن هي مرجحات، فإذا عضد الحديث مرجح فإنه يعمل به.

(١) بَابُ: **إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ.**

[الحديث المرسل في المذهب]

أولاً: الحديث المرسل أحد أنواع الحديث الضعيف.
ثانياً: حكي الإجماع على العمل به في الجملة، ولذلك يقول الشيخ تقي الدين: أجمع أهل العلم على أن الحديث المرسل يعمل به، بشرط: إذا عضده قول صحابي، أو إجماع، أو نحو ذلك من القرائن.

وقد أفرد الشافعي -رحمه الله- في الرسالة باباً في بيان شروط العمل بالحديث المرسل، فعدها أربعة، والعلائي في كتابه جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ذكر آراء أهل العلم، ثم حكي الإجماع على أن أهل الحديث جميعاً مجمعون على العمل بالحديث المرسل بشرطه، ولكن الفقهاء يختلفون في هذه الشروط، فبعضهم يزيد وبعضهم ينقص، فليس بدعاً عند أحمد، وإنما هي طريقة فقهاء الحديث جميعاً العمل بالحديث الضعيف في الجملة.

[الإجماع]

من أصول الاستدلال عند أحمد والجمهور: الإجماع، وهذا متفق عليه بين أهل العلم، لكن بم حُص مذهب الإمام أحمد؟ الإمام أحمد من أشد الناس تشدداً في حكاية الإجماع، مع قوله بحجيته، فأحمد مع احتجاجه بالإجماع نهي عن حكايته، قال عنه عبد الله ابنه: لا تقل أجمع الناس، وما يدريك لعلهم قد اختلفوا، ولكن قل: لا أعلم خلافاً. ومع هذا نُقلت عنه أكثر من مائة مسألة حكي فيها الإجماع، إذأ: ما الذي حذر منه أحمد؟ قيل: إنه يحذر من حكاية

الإجماع الذي هو القول الأغلب، فأحمد عندما نهي عن حكاية الإجماع نهي أن يحكيه المرء عن استقراء ضعيف، فليست حكاية الإجماع لمن قرأ كتابًا أو كتابين أو عشرة، بل لا بد أن يكون مطلعًا على خلاف السلف الأوائل ناهيك عن خلاف الأواخر، إذ المقصود من هذا أن أحمد ذم التعجل في حكاية الإجماع، بناءً على الاستقراء الناقص أو الضعيف.

[أقوال الصحابة]

من أصول أحمد: أنه من أوسع الناس علمًا بالأثر، شارك أحمد في علمه بالحديث والرجال كثيرون، ولم يشاركه بمعرفة الأثر أحد - أي أقوال الصحابة وخلافهم - ، ولذلك كانوا يشنون على أحمد، وعلى تلميذه محمد بن نصر المروزي، فإنهم كانوا من أعلم الناس بالأثر، وبني على معرفتهم بالأثر أمران:

الأمر الأول: أن من أصول أحمد وأصحابه، الاحتجاج بقول الصحابي بشرطه، لا بد أن نقول: بشرطه، ولذلك نجد في مذهب الإمام أحمد الاحتجاج بقول الصحابي، ما لا نجد عند أحد من المذاهب الأخرى، ويكفي في ذلك أن تطالع كتاب السنن للأثر، فإن الأثرم بنى هذا الكتاب في الاستدلال بكلام أحمد وهو تلميذه، فيذكر الحديث ويذكر قول أحمد ويذكر آثار الصحابة فيه، ومثله فعل سعيد بن منصور في السنن.

المقصود من هذا، أن تعلم أن عناية أحمد بأقوال الصحابة، لا يشاركه فيها أحد، في الاطلاع، أو في معرفته بصحيح الرواية وضعيفها، ومعرفة الصحيح والضعيف من المنقول عن الصحابة، قواعد تختلف عن قواعد معرفة الصحيح والضعيف في المنقول عن النبي ﷺ؛ لأسباب منها: أن الدواعي في نقل حديث الرسول ﷺ غير دواعي النقل عن الصحابة ومن بعدهم.

الأمر الثاني: أن المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم إنما هو نقل فقه، بينما المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم منقول فقه وخبر وغيب ونحو ذلك. (١)

فصل في:

[تعدد الروايات والأقوال ومصطلحات المذهب في هذا الباب]

مما يظهر لدارس المذهب: اختلاف الأقوال وتعدد الروايات، وهذا الأمر ليس خاصاً بمذهبنا وحده، بل إنه موجود في جميع المدارس الفقهية الأربعة بلا استثناء، وهذا الخلاف في داخل المذهب، يسميه العلماء بالخلاف النازل، أي الذي يكون نازلاً في داخل المذهب، وأما الخلاف العالي فهو الذي يكون بين المذاهب الأربعة، أو بين السلف -رحمهم الله-. بعد هذا الكلام العام أريدك أن تعلم أن الخلاف في مذهب الإمام أحمد، هو واحد من أربعة أشياء:

الأمر الأول: ما كان نصاً. والثاني: ما كان إيماءً. والثالث: ما كان وجهاً. والرابع: ما كان تحريجاً. وكل هذه الأمور الأربع يطلق عليها "قول في المذهب".
نبدأ الآن ببيان هذه الأمور الأربع وما المراد بها؛ الأمر الأول هو النص:
أولها: يعنون بالنص أي -نص عليه الإمام أحمد صراحة- كأن يقول أحمد: إن حكم كذا حرام أو إنه حلال أو إنه جائز، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على هذا الأمر، فحينئذٍ نقول عن هذا القول: منصوص.

(١) ذكر شيخنا بعد هذا خصائص المذهب في الفروع وقسمها على العبادات ثم خصائصهم في المعاملات ثم خصائصهم في العقائد ثم خصائصهم في الآداب، واستطرد في هذه الأقسام وأكثر النقولات، كل هذا تجده في درسه الصوتي في المجلس الأول، ولو نقلته هنا لطال الكتاب، ولو اختصرته لأفسدته؛ لذلك تركته كما هو وأحلتك إليه.

ثانيها: الإمام. فأحياناً يقولون: أوماً إليه أحمد، ومعنى قولهم: إنه أوماً إليه: أي فهم من كلامه لم ينص نصاً صريحاً وإنما أوماً إليه إيماءً، فأخذ هذا القول مفهوماً من كلامه وليس صريحاً، ودائماً يكون الإيماء أضعف من النص.

ثالثها: الوجه. والوجه هو الذي أخذه فقهاء المذهب من أصحاب الوجوه، أي الذين يحق لهم أن يخرجوا على مذهب الإمام أحمد فأخذوه من قواعد الإمام أحمد، فكل ما خُرج على قواعد المذهب مما لم يتكلم به ولم ينص عليه، فإنه يكون وجهاً.

رابعها: التخريج. والتخريج هو القياس على قول وهو الذي يسميه الأصوليون بقياس الشبه، فلو تكلم أحمد في مسألة ونجد مسألة تشبهها لم يتكلم عليها، فنقول: نلحقها بها؛ على سبيل المثال: لو أنه حكم بحكم في العمرة، فنقول: ويُخرَج في الحج مثلها، فهذا من باب التخريج، أي شَبَّه مسألة بمسألة بغض النظر عن القاعدة والمناطق؛ لأن التخريج عن القاعدة والمناطق يسمى وجهاً، والوجه أقوى من التخريج.

ولذلك قد ترى مسألة يقولون فيها أربعة أقوال: القول الأول: كذا وهو المنصوص، والقول الثاني أوماً إليه، والقول الثالث وهو وجه، والقول الرابع وهو تخريج.

تنبيه: هناك مصطلح أريدك أن تنتبه له، وهو لفظة الرواية، إذا أطلق لفظ الرواية فما المراد بها؟ فيها طريقتان عند أصحاب الإمام أحمد في معنى كلمة الرواية:

الطريقة الأولى وهي طريقة المتقدمين: يطلقون الرواية على المنصوص وعلى الإيماء وعلى الوجه وعلى التخريج، ينسبون قول أصحابه له، وهذه طريقة المتقدمين. وجمهورهم: على أن ما قيس على مذهبه يكون مذهباً له، وهذا كثير في كلام المتقدمين، وقليل في كلام المرادوي والمتأخرين، بدل ما يقولون: أربعة أقوال، يقولون: فيها أربع روايات، فيجعلون كلمة الرواية مرادفة لمصطلح القول، فبهذا تكون الرواية مرادفة لمصطلح القول، فتشمل النص والإيماء والوجه والتخريج؛ ولذلك فإن بعض أهل العلم استغرب؛ لأنه ليس منتسباً لمذهب الإمام أحمد وهو السبكي، فقال: عجبت لأصحاب أحمد، ينسبون أقوال أصحابه له! وأصحاب أحمد المتقدمون، لما نسبوا قول أصحابه من الاجتهاد في الوجه والتخريج له، إنما مأخذهم في ذلك القاعدة التي ذكرناها قبل قليل.

الطريقة الثانية وهي طريقة المتأخرين: لا يسمون الرواية إلا ما كان نصًا أو إيماءً فقط، وهي منصوص أحمد، وما فهم من كلامه فقط. بهذا العرض "المختصر" عرفنا سبعة مصطلحات؛ عرفنا مصطلح المنصوص وما في معناه كالنص، وعرفنا دلالة مصطلح الإيماء وما في معناه كقوله: أوماً إليه، وعرفنا دلالة مصطلح الوجه، وعرفنا دلالة مصطلح التخريج، وعرفنا دلالة مصطلح الاحتمال، وعرفنا دلالة مصطلح القول، وعرفنا دلالة مصطلح الرواية، وأن لهم طريقتين في تسمية الرواية. وهذا معرفته مهمة جدًا يجب أن يُتنبه لهذه المصطلحات، وهي خاصة بمذهب الإمام أحمد، لا يوافق غيره من المذاهب الأخرى فيها.

[طبقات المذهب ومميزات كل طبقة]

[طبقة المتقدمين]

الطبقات ثلاث: طبقة المتقدمين، والمتوسطين، والمتأخرين. طبقة المتقدمين تبتدئ بأصحاب الإمام أحمد الذين رووا عنه، إلى القاضي أبي يعلى، والقاضي ليس داخلاً فيها، هو الفاصل بين الطبقة الأولى والثانية. إذاً: من أحمد إلى القاضي يسمون بالمتقدمين، وتمتاز هذه الفترة بعدد من الأمور: مما يمتازون به: اعتمد من بعدهم عليهم في جمع كلام الإمام؛ لأنهم جمعوا كلامه وتبعوا نصوصه؛ لأن الإمام لم يؤلف كتاباً في الفقه أبداً، بسبب خوفه من الشهرة، ولأنه منع من التحديث فترة من الزمن.^(١)

وأول شيء فعلوه، وهو أهم شيء، جمعوا كلام أحمد، فكل ما وجدوه من كلامه نقلوه للناس،

(١) استطرد شيخنا هنا في أسباب إعراض الإمام أحمد عن التأليف وأطال فيها، راجعها في الدروس الصوتية الدرس

وهذه الروايات وصلنا بعضها، وبعضها نقل في الكتب الأخرى كما سنذكر في الكتب التي سأشير لها بعد قليل "بإذن الله" والرواة عنه أسماؤهم معروفة ومدونة.

ومما فعله أصحاب هذه الطبقة: جمعوا كلام الإمام أحمد في كتاب واحد، ومع جمعها رتبت ترتيباً فقهياً أو ترتيباً منطقياً، وأشهر من ألف كتاباً في جمع الروايات عن الإمام أحمد اثنان: أبو بكر الخلال، الإمام المشهور، هذا الرجل له فضل على أصحاب الإمام أحمد، فإنه جمع روايات الإمام أحمد في أربعين مجلداً، والمجلد قديماً ليس كمجلدنا الآن، فإن المجلد قديماً لو طبعناه بطبعتنا الحديثة لكان أربع أو خمس مجلدات، فهو كتاب عظيم، سماه "الجامع"، جمع فيه كل ما وقف عليه، وأبو بكر الخلال -عليه رحمة الله- أدرك بعض أصحاب الإمام أحمد الذين تأخرت وفاتهم، كأبي بكر المرؤذي (ت ٢٧٥) فقد روى عنه مباشرة، وأدرك بعض أصحاب الإمام أحمد، فكان بينه وبين أحمد اثنين، وبعضها بينه وبين أحمد ثلاثة، وطريقته في جمع نصوص أحمد، أنه يجمعها بالإسناد، كطريقة المحدثين؛ لأن أصحاب أحمد كما سبق، أهل حديث، حتى في نقلهم كلام أحمد يذكرونه بالإسناد.

ومن الذين اعتنوا بجمع نصوص أحمد، تلميذ الخلال (ت ٣٣٧) أبو بكر عبد العزيز، ويسمى بـغلام الخلال. إذا أطلق الحنابلة أبو بكر فيعنونه، هذا الرجل له ثلاثة كتب جمع فيها نصوص أحمد؛ أولها زاد المسافر، وهو موجود ومطبوع أو قريب الطبع -إن شاء الله- والثاني التنبيه، والثالث اسمه الشافعي، ولا نعلم عن خبر الاثنين الآخرين شيئاً، ففي كتبه، جمع نصوص الإمام أحمد ورتبها فقط.

ومما فعلوه في هذه الطبقة: جمعت نصوص أحمد، على هيئة متن فقهي، وهذا هو الذي فعله الإمام أبو القاسم الخرقى، (ت ٣٣٤) فإن أبا القاسم الخرقى في كتابه المختصر المشهور المطبوع، جاء بنصوص أحمد، ثم رتبها على هيئة متن فقهي، من هذا تعرف أن مختصر الخرقى كله كلام أحمد، إلا مسائل معدودة، ليس فيه من اجتهاد الخرقى إلا شيئاً قليلاً.

هذه الطريقة، وهي جمع نصوص الإمام، وصياغتها على شكل متن فقهي، معروفة عند المذاهب جميعاً، فإنّ المزني صاحب الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- في مختصره، إنما جمع نصوص الشافعي، ولذلك كل عبارة موجودة في مختصر المزني فنقول: هو منصوص الشافعي، وكذلك نقول في الخرقى: ما وجد في الخرقى فإنه منصوص أحمد، عند المالكية ليس واحد بل

جماعة، فابنُ عبد الحكم في مختصره الصغير والكبير، إنما جمع نصوص مالك، فكل ما في مختصر ابن عبد الحكم هو كلام مالك، ومثله يقال في مختصر أبي مصعب الزهري، صاحب الإمام مالك، فإن كلَّ ما في مختصر أبي مصعب الزهري، فإنه كلام مالك ليس كلام أبي مصعب وإنما هو كلام مالك.

ومما فعله أصحاب هذه الطبقة: توضيحهم لكلام الإمام أحمد وتبيينهم لدلالة نصوصه، ففي هذه المرحلة بينوا أن هناك بعض العبارات رواية واحدة أو وجهًا واحدًا؛ من أمثلة ذلك: نصه الصريح على الحلال والحرام، إذا قال: هذا حلال أو هذا حرام، فهذا وجه واحد، لا يختلفون في التحريم، ومن أمثلة ذلك: إذا قال الإمام، أرجو، فكل مسألة يسأل عنها أحمد فيقول، أرجو، فإنها تدل على الإباحة وجهًا واحدًا، ومن أمثلة ذلك: إذا قال أحمد عن فعلٍ ما، أستقبحه، فهذه تحتل التحريم وتحتل غيره، لكن وجهًا واحدًا عند أصحابه وهم المتقدمون، أن قوله: أستقبحه، يدل على التحريم وجهًا واحدًا.

وقد يكون كلام أحمد غير صريح، وهذا كثير جدًا في كلامه -رحمه الله- فما الذي فعل أصحابه في هذه الجزئية؟ أحياناً بينوا أن ما فهم من كلام أحمد يكون مذهباً له، كما هي طريقة الأثرم وغيره، ولذلك يقول بن مفلح: وما فهم من كلامه فهو مذهبه في الأصح، الأصح معناه أن الخلاف فيه ضعيف، أول شيء قَعَدَه فقهاء المذهب أن ما فهم من كلام أحمد فهو قولٌ له، إذاً هذه المرحلة الأولى.

وأحياناً يطبقون دلالات اللغة على كلام أحمد كمفهوم الحصر مثلاً، وعموم الألفاظ، ومن أمثلة ذلك: أنه زوي عنه أنه قال: إنما الوقف في الأراضين والدور، فأخذ بعضهم أنه لا يصح الوقف إلا في العقار، وأما المنقول فلا وقف فيه. أخذوها من دلالة اللغة، وهذا مفهوم ليس منطوق، وبناءً على ذلك فإنهم نصوا على هذه الرواية أخذاً من المفهوم، بينما الرواية المشهورة أنها تكون في كل منقول وفي كل عقار.

وأحياناً يفسرون كلامه باستقراءهم ومعرفة نصوصه، وقد ألفت كتب مفردة في شرح عبارات أحمد.

ومما تميزت به هذه الطبقة: وضعوا قواعد للترجيح بين الروايات المتعارضة، قالوا: تقدم الرواية المتأخرة على الرواية المتقدمة، فكل رواية متأخرة تكون أولى ومرجحة على الرواية المتقدمة،

وكيف يعرفون بين الرواية المتقدمة والمتأخرة؟ لهم في ذلك وسائل، فمن وسائلهم أن ينص أحمد على الرجوع، فإذا قال: إنني كنت أقول كذا ثم رجعت عنه، فهذا نص على أنه رجع عن الرواية الأولى. أو بالتاريخ، فما قاله في السنة الأولى يقدم عليه ما قاله في السنة الثانية، فإنه آخر القولين منه، ومن قواعدهم في معرفة المتقدم من المتأخر: باعتبار الراوي فإن بعض الرواة عن أحمد كان متقدمًا وبعضهم كان متأخرًا، فإذا تعارضت رواية المتقدم مع المتأخر فُدمت رواية المتأخر، وإذا لم نعرف المتقدم من المتأخر فما الذي نرجحه من الروايات؟ هناك قاعدة ذكرها بن حمدان، (ت ٦٩٥) وأبو طالب الضرير، (ت ٦٢١) ومنصور البهوتي، وكثيرون يتتبعون على نقل هذه الرواية، يقولون: إذا لم يعرف التاريخ فمذهبه، أقرهما من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو الأثر أو قواعد مذهبه أو عوائده هو أو مقاصده أو أدلته.

ومن قواعد الترجيح عندهم، مثلًا بين روايات أحمد المنصوصة والمنقولة عنه، أنهم يرجحون باعتبار الأكثر، فما رواه عدد كثير عن أحمد مقدم على ما رواه عدد قليل، كما هي طريقة قواعد المحدثين في التصحيح والتضعيف؛ ولذلك ترى كثيرًا في كتب الحنابلة أنهم يقولون: هذه رواية الجماعة، ويعنون بالجماعة أي الأكثر؛ لأن بعض فقهاء المذهب، ونقل ذلك عن الخلوئي -ولا أدري عن صحة ذلك- لأني لم أراه في الحاشية وإنما رأيت في بعض طرر المخطوطات، أنه ينقل عن الشيخ محمد الخلوئي، أنه قال: رواية الجماعة رواية الستة: عبد الله وصالح وإسحاق بن منصور كوسج وأبي داوود وأبي طالب وأبي بكر المروذي، لكن هذا فيه نظر! فإنه باستقراء اصطلاح فقهاء الحنابلة نجد أنهم يقصدون بالجماعة، رواية الأكثر. نكون بذلك قد انتهينا من أهم الأعمال والخصائص والوظائف التي قام بها طبقة المتقدمين من أصحاب الإمام أحمد.

تنبيه: إذا تعارض كلام المتقدمين مع كلام المتأخرين فإننا نقول دائمًا: إن المتقدمين أفهم لكلام أحمد من كلام المتأخرين؛ ومثال ذلك: مسألة التسمية على الوضوء، فقد أخذ المتقدمون من نصوصه أن التسمية على الوضوء سنة، وأما المتأخرون فإنهم أخذوا أن التسمية على الوضوء أي في ابتدائه واجب، فنقول: المتقدمون أفهم لنصوص أحمد، وهناك قواعد أخرى تكون مشتركة بينهم. والله أعلم.

[طبقة المتوسطين]

والحقيقة أنّ هذه الطبقة هي أهم المراحل، وأكثرها ثراءً، وأكثرها مؤلفات، وعليها الاعتماد الأكبر، بل إن هذا الزمان هو زمان الثراء الفقهي في المذاهب الأربعة جميعاً. في هذه المرحلة كثرت المصنفات في المذاهب جميعاً، واستقرت المذاهب على أنها أربعة، تلاشت باقي المذاهب أو دخلت في هذه المدارس الأربع. وهذه المرحلة تبدأ عند فقهاء الحنابلة بالقاضي أبي يعلى، وتنتهي بالقاضي علاء الدين المر داوي، ولذا يقال: المتوسطين يبدأون بالقاضي وينتهون بالقاضي. القاضي إذا أطلق عند المتوسطين فيُقصد به القاضي أبو يعلى، وإذا أطلق لفظ القاضي مطلقاً عند المتأخرين فيقصدون به القاضي علاء الدين المر داوي، وبعض أهل العلم مثل ابن غنام وغيره قالوا: إن مرحلة المتوسطين تبدأ بالقاضي أبي يعلى، وتنتهي بالموفق ابن قدامة، ولا مشاحة في ذلك؛ فإن المتوسطين ينقسمون إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الموفق ابن قدامة، ومرحلة ما بعده، ولذا عندما نتكلم عن هذه المرحلة - أعني مرحلة المتوسطين - سنجد أن هناك تغيراً في اعتماد الكتب وفي بعض الأمور، وذلك كله بعد الموفق - رحمه الله تعالى -.

إدًا: أريدك أن تعرف من هذه المقدمة، أنّ المرادوي، فاصل بين الوسطى والأخيرة، كما أن القاضي أبو يعلى، فاصل بين الأولى والثانية.

لماذا نسبت المرحلة الثانية للقاضي أبي يعلى؟ لسببين:

الأول: أنه في وقته تغيرت فيه طريقة تأليف فقهاء المذهب، وأصبح لهم مسلك مغاير في التأليف.

والثاني: يتعلق بشخصه هو؛ لأن القاضي أبا يعلى آتاه الله عز وجل ثلاثة أشياء؛ آتاه جاهًا وتأليفًا وطلابًا، وقلما تجتمع هذه الأشياء الثلاثة، فإن الجاه أولاً ينفع في نقل علم الرجل وفي الانتصار لما يذهب إليه؛ ولذلك: الجاه نفع كل مذهب من المذاهب الأربعة بلا استثناء. وأيضاً: رزق مصنفات، ومصنفاته كثيرة ومتعددة.

وكذلك آتاه الله طلابًا، ومن أعظم نعم الله ﷻ على العالم أن يكون له طلاباً ينقلون علمه، ويذكرون رأيه، ولذلك يقول ابن السبكي في تعليقه على جمع الجوامع قال: (والمرء إنما ينقل علمه بثلاثة أشياء؛ بتأليف أو تدريس أو فتوى)، وما عدا ذلك فإن العلم يكون في الصدر ولا يعلم به أحد، وهذه الثلاث جمعت للقاضي -عليه رحمة الله-.

أما كتبه: له كتب كثيرة، ولكن لنعلم أن كتبه ليست في درجة واحدة من حيث الاعتماد، فإن ما ألفه في أول وقته، يختلف عما ألفه في آخر حياته؛ والسبب في ذلك، أن الشيخ تقي الدين، نقل أن أبا يعلى كان في أول أمره متأثرًا بالخراسانيين الذين يرون الطرد في المعاني والقواعد، ثم في آخر أمره تأثر بالعراقيين الذين يرون المناسبة في التعليل، وأن تكون هناك مناسبة وهي علة العلة؛ ولذلك فإن كتبه القديمة -مثل المجرد وغيره- إذا عارضت كتبه المتأخرة فُدمت كتبه المتأخرة، وللقاضي كتب مطبوعة مشهورة، من أجلها كتابه الكبير كتاب: **التعليقة**. وهو من أهم كتب فقهاء الحنابلة، حتى إن الشيخ تقي الدين لما حُبس أرسل إلى أخيه، وقال: أعطني الجزء الفلاني من كتاب التعليقة للقاضي أبي يعلى.

هذا الكتاب ذكر فيه الخلاف النازل والخلاف العالي، وذكر فيه الأدلة وأورد فيه المناطات والقواعد، وهذا كتاب كبير جدًا ومتميز، كما أن من كتب القاضي أيضًا المطبوعة، كتاب:

الروائتين والوجهين. هذا الكتاب أورد فيه أهم المسائل التي نُقل فيها خلاف، فالمسائل التي فيها خلاف نقلها، وأهم المسائل التي على رواية واحدة في المذهب.

أما عن تلاميذ القاضي: فمن أجل تلامذة وأشهرهم: هو أبو الخطاب الكلوذاني -رحمه الله تعالى- (ت ٥١٠) أبو الخطاب ألف عددًا من الكتب، منها كتابه الجليل الكبير الذي سماه: الانتصار في المسائل الكبار. وهذا الكتاب أورد فيه رؤوس المسائل الكبار، فيورد المسألة ويستقصي الأدلة فيها والروايات في داخل المذهب، وخلاف العلماء قبل ذلك، وهذا الكتاب يعتبر بناءً على كتاب التعليقة، فإنه أخذ ما في التعليقة وزاد عليه أشياء كثيرة، اعتمد عليه وليس اختصاراً له. والكتاب الثاني من كتب أبي الخطاب وهو كتاب: الهداية. مطبوع في مجلدين، وهذا الكتاب اعتمده الفقهاء فكان فترة طويلة من الزمن هو المعتمد من الكتب. ومن كتبه، كتاب: رؤوس المسائل. موجود أو أغلبه موجود، وهو مفيد؛ لأن ترجيحاته فيه معتمدة، فقد ذكر الشيخ تقي الدين عن جده أبي البركات المجد ابن تيمية (ت ٦٥٢) وهو شيخ المذهب، قال: إن ظاهر المذهب يُعرف بما رجحه أبو الخطاب في رؤوس المسائل. إذاً فترجيحات أبي الخطاب في رؤوس المسائل معتمدة اعتماداً مقدماً.

ومن تلاميذ القاضي: أبو الوفا ابن عقيل (ت ٥١٣)، وأبو الوفا له العديد من الكتب، منها: التذكرة، والفصول، وغير ذلك، لكنه -رحمه الله- كان متوسعاً في التخريج، يتوسع في التخريج فيورد تخريجات كثيرة، ولذلك فإن تصحيحه دون تصحيح أبي الخطاب، لكنه من أصحاب الوجوه ولا شك.

وله كتاب ضخّم جداً يسمى بكتاب الفنون، قيل: إن عدد أجزائه ثمانمائة جزء، ولا ندري أهو جزء حديثي أم أنه جزء بمعنى مجلد، لكنه كتاب ضخّم جداً، وطريقته فيه: كلما مر عليه شاردة أو جاء له خاطر كتبه في هذا الكتاب، فيكتب فيه كل شيء مناظراته وما طرأ في نفسه من حجاج وفوائد.

ومن تلاميذ القاضي: الشريف أبو جعفر ويسمى بالشريف (ت ٤٧٠) له كتاب مطبوع باسم رؤوس المسائل.

إذاً هؤلاء هم أشهر تلاميذ القاضي؛ ولذلك إذا رأيت في كتب فقهاء الحنابلة يقولون: قال القاضي وأصحابه، فيعنون بهم: هؤلاء أو أغلبهم.

قد نلحق بهؤلاء رجلا وإن لم يدرك القاضي أبا يعلى لكنه في طبقة هؤلاء وهو الشيخ الإمام عبد القادر الجيلاني (ت ٥٦٠) والشيخ عبد القادر الجيلاني إمام في الزهد والورع، وإمام في السنة، وإمام في الفقه، إذًا: عبد القادر الجيلاني -عليه رحمة الله- لم يدرك القاضي، لكنه يلحق بطبقة هؤلاء؛ لأن كتابه الغنية أورد فيه فقه الإمام أحمد على طريقة هؤلاء، فهو في طبقتهم في جلاله قدره ومكانته، والشيخ عبد القادر الجيلاني معروف، فإنه على اعتقاد أهل السنة والجماعة، ولربما نسب بعض الناس إليه شيئًا إنما هو في الحقيقة مدسوس في كتبه، والشيخ عبد القادر الجيلاني براء من كثير مما نسب إليه، وإلا فهو من علماء الفقه والحديث والسنة والاعتقاد.

وهؤلاء نستفيد من كتبهم أشياء متعددة:

الأمر الأول: أنه في كتب هؤلاء نجد كثرة النقول للنصوص والوجوه. فجميع النصوص التي كانت موجودة عند الطبقة الأولى أوردوها في كتبهم ولكن غالبًا مع الاختصار.

الأمر الثاني: نجد في كتبهم كثر الوجوه التي خرجوها هم، فنجد كثرة التخريج والوجوه من اجتهادهم هم، فإن أغلب الوجوه في مذهب الحنابلة كانت من هذه الطبقة طبقة المتوسطين، إما من القاضي أو من تلامذته، فولدوا وجوهًا، وما معنى التخريج؟ الوجه هو القول الذي بني على القاعدة، والتخريج هو القول الذي بني على مسألة تشبهها.

الأمر الثالث: في هذه الطبقة قعدت قواعد المذهب، يعني صنفت المصنفات في التقييد، فأوائل كتب أصول الفقه ألفت في هذه المرحلة، القاضي أبو يعلى ألف كتاب العدة في أصول الفقه. طبع في خمس مجلدات، وتلميذه أبو الخطاب ألف التمهيد. من الكتب أيضًا في الأصول في هذه المرحلة كتاب الروايتين والوجهين، فإن في آخره بابًا للقواعد الأصولية المأخوذة من نصوص أحمد.

جاء بعد تلاميذ القاضي أبي يعلى، بفترة من الزمن، رجلا ن أنسى كلامهما كلام من قبلهم، أصبح الناس يعتمدون عليهما دون ما عداهما، وهما: المجد ابن تيمية صاحب المحرر، والثاني هو الموفق أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة.

قال ابن رجب: إن أهل زماننا - يعني من القرن الثامن الهجري - يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ وجهة الكتب إلى الشيخين. وفقهاء الحنابلة إذا أطلقوا الشيخين فيقصدون: الموفق والمجد، هذان الرجلان ألفا عددًا من الكتب، وهي كما يلي:

أما المجد ابن تيمية فقد ألف عددًا من الكتب، أولها شرح الهداية. ولم يكمله، ومن اطلع على هذا الكتاب كحفيده الشيخ تقي الدين يقول: إن في هذا الكتاب من القواعد التي قرر بها المذهب وبين أصوله ما لا يوجد في غيره. فهذا الكتاب كتاب عظيم لو وصلنا لكنه لم يصلنا.

وكتابه الثاني: اسمه المحرر. وهو موجود، وقد جعل الله ﷻ لهذا الكتاب من الشهرة الشيء الكثير، وجمعت زوائده على المقنع، بحيث إنك تعرف ما الذي يوجد هنا وليس موجودًا في الثاني، إذًا هذا الكتاب أصبحت له شهرة كبيرة، واستفاد منه كل من جاء بعده.

أما كتب ابن قدامة، فهو الموفق اسمًا ومسمى، أما كونه اسمًا فإن لقبه الموفق، وأما كونه موفق مسمى، فقد جعل الله ﷻ لكتبه من القبول الشيء العظيم، حتى إن العز ابن عبد السلام رحمه الله تعالى قال: لم تطب نفسي بالفتوى حتى وقفت على كتاب المغني.

والشيخ أبو محمد ابن قدامة رحمه الله تعالى من صلحاء الناس رجل صالح تقي لله ﷻ، فيه من العبادة الشيء العظيم، ولعل سريرة بينه وبين ربه كانت سببًا في أن يُرزق حسن التأليف والقبول في التأليف معًا، وهذه نعمة وفضل وإحسان من الله ﷻ قبل كل شيء، الله عز وجل هو الذي يمنُّ على الناس بهذه الأمور.

وابن غنام -صاحب الحاشية عن المنتهى- اعتبر الموفق هو بداية مرحلة الثالثة؛ لأنه من بعد الموفق أصبح الناس لا يعتمدون إلا كلامه.

الموفق رحمه الله تعالى ألف كتبًا كثيرة، يهمنها منها خمسة، وكلها موجودة، فهي من حيث الحجم أولها: المغني، ثم الكافي، ثم المقنع، ثم الهادي، ويسمى عمدة الحازم، ثم العمدة.

أما المغني: شرح فيه مختصر الخرقى، وجمع فيه خلاف الأئمة جميعاً السابق واللاحق، ويذكر الإجماع والاتفاق والخلاف، كل هذا مع الأدلة، فهو كتاب جامع لكل الفقه أو غالبه، ولذلك العز ابن عبد السلام قال: ما طابت نفسي بالفتوى حتى وقفت على هذا الكتاب. أما الكافي: جمع فيه أشهر روايتين في مذهب الإمام أحمد، وأضاف لهما ذكر الدليل، وقاعدة المذهب؛ ولذلك الكافي مُعَلَّلٌ بمعنى: فيه أدلة نصية أو منطيات. أما الهادي: ويسمى بعمدة الحازم، يبدو أنه ألف الهادي مبكراً؛ لأنه جمع فيه زوائد الهداية لأبي الخطاب على الخرقى، يعني المسائل التي زادها أبو الخطاب على مختصر أبي القاسم الخرقى.

أما العمدة: فهو كتاب صغير، جعله الشيخ -رحمه الله تعالى- للمبتدئ، وتميزت العمدة بأن فيها أحاديث، فكل باب يبدؤه بحديث أو بآية هي العمدة في الباب، ثم يذكر أهم المسائل ولا يذكر فيه خلافاً.

وأيضاً: فيها اختياراته التي ترجحت لديه، ففي المغني يذكر الخلاف، وفي الكافي يسوق أشهر ما في المذهب، أما في العمدة يرجح بناءً على ما صح عنده، فهو بنى العمدة على ما صح دليلاً عنده.

أما المقنع: فهو كتاب يذكر فيه أشهر الروايتين، والأمر الثاني أنه يذكر الراجح من الروايتين. ثمّة مصطلح عند الحنابلة يسمى إطلاق الخلاف، ما معنى إطلاق الخلاف؟ إطلاق الخلاف له صيغ كثيرة جداً، جمعها المرداوي في مقدمة التصحيح، منها: أنهم يقولون، إن هذه المسألة فيها قولان، ويسكتون، أي القولين مرجح؟ لا يذكرونه، هذه كثيرة عند الحنابلة، وخاصة المتقدمين، وبعض المتوسطين؛ لأن المتوسطين من بعد الموفق حاولوا أن يلغوا المطلق بأن يرجحوا أحد الرأيين.

مما بنى على المقنع، أنه كثرت شروحه جداً، وسأذكر أهم شروحه الموجودة: أول شرح من حيث التأليف كان لبهاء الدين المقدسي تلميذ المؤلف، فإن بهاء الدين المقدسي شرح كتابين للموفق العمدة والمقنع، وطريقة شرحه أنه يذكر كلامه فقط ويذكر الأدلة، لا يذكر إلا الأدلة فقط.

الكتاب الثاني الذي ألف لأجل التدليل: كتاب لزين الدين ابن المنجي ، مطبوع، سماه: الممتع في شرح المقنع.

مما ألف على المقنع كتاب مهم جدًا وهو يعتبر من أشهر كتب شروح المقنع، وهو الشرح الذي يسمى بالشافي، واشتهر عند العلماء باسم **الشرح الكبير**؛ ولذلك إذا أطلق فقهاء الحنابلة: قال في الشرح، أو قال: الشارح، فيعنون به شارح المقنع الذي اسمه: ابن أبي عمر وهو ابن أخ المؤلف، كتاب مطبوع من قديم، أول من طبعه الشيخ رشيد رضا -عليه رحمة الله- ثم أعيد طبعه بعد ذلك كثيرًا.

وهو أكبر شرح للمقنع، وطريقته فيه: أخذ المغني ورتبه على المقنع ، لكنه زاد أشياء: أولاً: زاد في تخريج الأحاديث.

ثانيًا: بين كلام الموفق واختياره الذي خالف فيه النقل المشهور في المذهب.

ثالثًا: زاد زيادات يسيرة ليست موجودة في المغني، لكن ليست كثيرة مقارنة بالحجم، إذًا الشرح الكبير هذا أهم الشروح وأوسعها حجمًا.

وهنا كتاب مهم جدًا اسمه: **الوجيز للدجيلي**، من علماء العراق، وهذا الكتاب ليس شرحاً للمقنع، لكن ذكر المرداوي أنه في الوجيز استفاد كثير من عبارات المقنع، وهذا الكتاب كانت له ميزة: كان يقيد النصوص يعني يجعل قيودًا لم يسبقه إليها الموفق، ولذلك كانوا يقولون: إن كلام الدجيلي في الوجيز إليه المنتهى، وذلك أنه يأتي بعبارات المقنع، لكنه يأتي بقيود في النص في الحكم فيقول: حكمها كذا في حال كذا.

وبعد ذلك بُني على المقنع الاختصارات كالزاد وغيره.

في هذه المرحلة بعد الموفق -رحمه الله تعالى- وتلاميذه وما صار من الأمور المتعلقة بكتابه، جاء بعض فقهاء مذهب أحمد فوجدوا ملاحظة، قالوا: أنتم أصبحتم تدورون في فلك الوجوه فقط والأقوال، ولا تخرجون عنها، لماذا لا ترجعون للأصل؟ فجاء بعض فقهاء مذهب أحمد فقالوا: ارجعوا للأصل وهو نصوص أحمد والقواعد، وأصوله أهل الحديث فترجع للأصل ولا ندور في فلك اجتهاد المتأخرين؛ لأن أغلب من كان بعد الموفق أصبح لا يأتي بجديد وإنما ينقل الوجه فقط أو يذكر أدلة... وهكذا.

وصاحب هذه المقولة هو الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام بن تيمية، فقد بدأ يرجع للأصل، وتأثر به جماعة من تلاميذه وتلاميذ تلاميذ، وكانوا هم الأعلى من فقهاء زمانهم، ومن هؤلاء تلميذه ابن القيم -رحمه الله تعالى- ومن هؤلاء تلميذه الآخر الجليل وهو مُحَمَّد بن مفلح، فإن مُحَمَّد بن مفلح يذكر وجوهًا كثيرة في الفروع، بناها على ما ظهر له من قواعد المذهب والأدلة الشرعية.

ومن هؤلاء أيضًا تلميذه الثالث وهو: شمس الدين الزركشي، -صاحب شرح الخرقى- وهو مطبوع، فإنه عني بأن يرجع للأصول والتفعيد -مع الاستفادة من هؤلاء- لكنه يناقش ولا يكتفي بالنقل.

من هؤلاء كذلك تلميذ الشيخ تقي الدين وهو ابن قاضي الجبل، ومن هؤلاء أيضًا تلميذ تلميذه، أو تلميذ تلامذته وهو ابن رجب المتوفى سنة سبعمائة (ت ٧٩٥). هؤلاء الذين ذكرت لك، لم يكتفوا بالنقل للأقوال فقط، بل قالوا: يجب أن نرجع للقواعد، فبدءوا يعتنون بالقواعد والأصول -القواعد الفقهية والمناطات-، فأرجعوا الفقه وأرجعوا له وهَجَّه وقوته.

[أقوال ابن تيمية وعلاقتها بالمذهب]

كل قول يقوله الشيخ تقي الدين فإنه لا يخرج من ثلاثة أحوال. الأول: أن يقول: هذا هو المذهب، ويعتمده، فإن المعتمد هو ما نص على أنه هو المذهب. الحالة الثانية: إذا رجع هو واختار قولًا غير المذهب، يقول: المشهور عندهم كذا ولكني أرجح كذا، فيسمى الاختيار وهذا يسمى اختيارات الشيخ.

النوع الثالث: أن يستنبط من القواعد قولًا لم يسبق إليه، يأتي بقول على القواعد لم يسبق إليه، فنقول: إن كل قول لم يسبق إليه - داخل المذهب طبعًا - وفي الغالب الشيخ لا يخالف المذاهب الأربعة، فإن كل قول يقوله وإن لم يسبق إليه، يعد وجهًا؛ ولذلك يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى - : إن كنتم تعدون تلامذة القاضي أبي يعلى أصحاب وجوه، فإن شيخنا الشيخ تقي الدين أعلم بنصوص أحمد وقواعده منهم، ومثله يقول الطوفي أبو سليمان، يقول: شيخنا من أعلم الناس بنصوص أحمد وقواعده.

إذًا : كل قول فقهي يختاره الشيخ تقي الدين فإنه لا يخرج عن هذه الحالات الثلاثة وكلها تعتبر قولاً في مذهب الإمام أحمد، إما موافقاً لمن قبله أو لم يسبق -لا نقول: مخالف- وإنما نقول: لم يسبق إليه.

وبعد هذا: جاء مجموعة فبدءوا يجمعون اختيارات الشيخ تقي الدين ويوردونها في كتبهم مثل طريقة ابن نصر الله، وطريقة ابن قندس، وطريقة ابن اللحام في تجريد العناية، وطريقة الجراعي في غاية المطلب، وكثيرون جداً.

وأبرز سمات هذه المرحلة، من أولها إلى منتهاها:

أولاً: أن هذه المرحلة انتشر فيها مذهب الحنابلة، فإنه في مرحلة المتقدمين كان مذهب الحنابلة في العراق وخراسان فقط، ثم بعد القرن الرابع انتشر في الشام، قيل: إن أول من أدخل مذهب أحمد في الشام هو أبو الفرج الشيرازي صاحب التبصرة، ودخل بعده بقليل مصر، ثم دخل الحجاز وجزيرة العرب بعد ذلك في القرن الثامن أو التاسع، ولكنه دخل مصر ودخل الشام مبكراً في القرن الخامس والسادس الهجري.

ثانياً: هذه المرحلة تتميز بكثرة التأليف، إضافة لتأليفهم في كتب الفقه، فقد ألفوا في كتب الأصول كما ذكرت لك، وألفوا في كتب القواعد، ومن ألف في القواعد الفقهية ابن رجب، وابن قاضي الجبل، والطوفي، فإنهم ألفوا في القواعد.

ثالثاً: ألفوا في المفردات، وألفوا أيضاً في الأحاديث -ألفوا كتباً مفردة- في الأحاديث فقط التي يستدل بها في الفقه على المذهب، من أولها: كتاب التحقيق لابن الجوزي، ومنها: كفاية المستفتي لأدلة المقنع. لجمال الدين المرادوي والد زوجة محمد ابن مفلح، ومنهم أيضاً ابن أبي المجد تلميذ الشيخ تقي الدين في كتابه المقرر لأحاديث المحرر، ومنهم أيضاً أحمد ابن عبد الهادي في كتابه المحرر في الحديث، وقبله المجد بن تيمية في كتابه المنتقى، هذه الكتب في الأحاديث التي استدل بها على الفقه عموماً وهي أدلة المذهب خصوصاً.

رابعاً: بدأ التأليف في النظم، وجدت منظومات كثيرة جداً في غاية في الاعتماد، من أهم المنظومات ثلاث منظومات؛ منظومة المفردات للعُمري، ومنظومة عقد الفرائد لابن عبد القوي، ومنظومة نظم الوجيز لنصر الله التستري والد ابن نصر الله، هذه المنظومات الثلاث،

الثانية والثالثة على ألوف الأبيات تصل ستة آلاف وتزيد وهي معتمدة في ترجيحها لأنه ينظم ويرجح المؤلف.

كيف يُعرف المعتمد في المذهب؟

إذا اختلف فقهاء المذهب في بيان المعتمد، فالمعتمد ما ذكره ابن مفلح في الفروع، فما رجحه وصححه هو المعتمد، فإن لم يصحح شيئاً، وإنما أطلق الخلاف، أو لم يذكر المسألة أصلاً، قالوا: المعتمد ما اتفق عليه الموفق والمجد، فما رجحه الموفق والمجد واتفقا عليه، يكون حينئذٍ هو المعتمد، فإن لم يتفقا بل اختلفا؟، فالمعتمد ما وافق أحدهما فيه واحد من اثنين؛ الشيخ تقي الدين ابن تيمية أو ابن رجب، لماذا اختيار هذان الاثنان؟ لأنهم أعلم متأخري الطبقة الوسطى بقواعد المذهب.

فإن لم يوجد لهذين الاثنان كلام فما الذي يقدم؟ قالوا: يقدم مطلقاً ما اختاره الموفق في الكافي؛ لأن الكافي مقدم على المقنع، ثم إن لم يكن في الكافي، أو أطلق الخلاف فنقدم ما رجحه المجد في المحرر.

يقول المرادوي لما ذكر هذه القواعد، قال: "وهذا في الغالب" وإلا أحياناً قد يخالف، هذا الكلام الذي ذكرته لكم. وهذا أهم ما يتعلق بهذه المسألة.

[طبقة المتأخرين]

هؤلاء يبدعون بالقاضي علاء الدين أبي الحسن المرادوي رحمه الله تعالى. سأذكر ما تتميز به هذه الطبقة على وجه العموم:

الأمر الأول: تميزوا بإبراز المعتمد من المذهب، وقل ذكر إطلاق الخلاف في كلامهم، فبينوا المشهور من الأقوال، وبينوا المعتمد من المسائل والروايات.

الأمر الثاني: هذه الطبقة قل فيها الاجتهاد، سواءً كان الاجتهاد في التخريج على المسائل أو كان الاجتهاد في التخريج على القواعد، فقلما يوجد وجه في هذه الطبقة فمن بعدهم، وإنما اقتصرنا على كلام الأوائل قبلهم، وعلى الجمع بين الكلام والتصحيح والترجيح فقط.

أما عن الكتب في هذه المرحلة: فهذه الطبقة بدأت بالقاضي علاء الدين المرادوي، والقاضي علاء الدين له ثلاثة كتب، هذه الكتب جمع فيها كل ما تقدم قبله، أول هذه الكتب كتاب اسمه: "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف"، والكتاب الثاني اسمه: "تصحيح الفروع"، والكتاب الثالث اسمه: "التنقيح المشبع"، هذه الكتب الثلاثة لشهرتها ومعرفتها بين أهل العلم أصبح ينحت منها اسم للقاضي المرادوي رحمه الله تعالى، فأصبح يسمى بالمرجع؛ لأنه

ألف الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف أي في المذهب، ويسمى بالمصحح؛ لأنه ألف كتاب تصحيح الفروع، ويسمى بالمنقح؛ لأنه ألف تنقيح المشبع، فإذا أطلق عند المتأخرين هذه الألقاب الثلاثة؛ المصحح، أو المرجح، أو المنقح، فإنه يعني بها ويقصد بها المرادوي - رحمه الله تعالى - هذه الكتب الثلاثة في الحقيقة هي من أجل كتب المتأخرين. فأما كتاب الإنصاف، فقد جمع فيه كل الكتب التي سبقته، وقد كان القاضي المرادوي - رحمه الله تعالى - مطلعًا على الكتب عالمًا بها؛ ولذا فإنه ذكر في مقدمته أنه رجع لأكثر من ثمانين كتابًا، رجع لها في جمعه لهذا الكتاب، فجمع كل آراء المتقدمين في كتاب واحد سماه الإنصاف، وميزته في هذا الكتاب، أنه بعد ما نقل الوجوه وجمع آراءهم وأقوالهم والأوجه والنصوص في المسألة، بدأ يميز بين هذه الأوجه بالترجيح، ولذلك سماه: "في معرفة الراجح من الخلاف".

أما تصحيح الفروع، الفروع اسم لكتاب سبق الكلام عنه، وهو للشيخ القاضي محمد بن مفلح، قام المرادوي بتصحيح الخلاف فيه وتبين المعتمد منه. أما التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع، فهذا الكتاب صار عليه اعتماد من بعده، جاء لكتاب المقنع المشهور فحرره، بأن فعل خمسة أشياء، وهي كالتالي: أول هذه الأمور الخمسة التي فعلها في التنقيح: أنه قيد الخلاف المطلق، فما أطلق من الخلاف ولم يرجح شيء في المقنع فقد قيده وصححه. الأمر الثاني: أنه قيد الشروط فقد يطلق صاحب المقنع كلامًا من غير شرط ولا قيد، فيأتي في التنقيح فيذكر الشروط والقيود. والأمر الثالث: أنه فسر ما أبهم من كلامه. والأمر الرابع: أنه يورد استثناءً من عمومه. والأمر الخامس: أنه زاد مسائل محررة. هذه الخمسة ذكر الشيخ منصور البهوتي في حواشي المنتهى، أن صاحب التنقيح زادها على المقنع.

وبعد ذلك: الفقهاء الذين جاءوا بعد المرادوي كانت عمدتهم هذان الكتابان المقنع والتنقيح، فكانت أول مرحلة فعلوها بعده أنهم جمعوا بين الكتابين فألف عدد من الكتب في الجمع بين

المقنع والتنقيح، وهذه الكتب أشهرها أربعة؛ أولها: كتاب العُسكري بضم العين ولم يكمله، فإن العُسكري ألف كتاباً في الجمع بين المقنع والتنقيح، وصل فيه إلى كتاب الوصايا، قيل: إنه سماه المبهج، جمع فيه بين المقنع والتنقيح، ولكنه لم يتم هذا الكتاب، وهو موجود. ثم جاء تلميذه الشويكي فألف كتاباً اسمه: التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، وهذا الكتاب كتاب يسير العبارة سهل، وهو موجود ومتيسر.

الثالث ممن جاء وجمع بين كتاب التنقيح والمقنع هو الشيخ موسى بن سالم الحجاوي، ألف كتابه المشهور المعروف عند الجميع: الإقناع لطالب الانتفاع، وكتاب الإقناع لطالب الانتفاع، جمع فيه بين المقنع والتنقيح مع زيادات يسيرة، والثلاثة هؤلاء كلهم شاميون.

الرابع: الذي جمع بين المقنع والتنقيح مصريٌّ وهو القاضي العلامة ابن النجار الفتوحي، ألف كتاباً سماه: منتهى الإيرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات.

هذه أربعة كتب جمعت بين المقنع وبين التنقيح، والفقهاء من مذهب أحمد اعتمدوا على الكتابين الأخيرين فقط، وتركوا النظر في الكتابين الأولين، فأصبح اعتماد المتأخرين على كتاب الإقناع وكتاب المنتهى فقط، ولا شك أن الاعتماد على كتابٍ دون ما عداه؛ أنه ضعف في الاطلاع وقلة في النظر، والواجب أن المرء يطلع على جميع الكتب ويتوسع نظره ومداركه.

[الفروق بين المنتهى والإقناع]

أولاً: من حيث سهولة العبارة ويسرها، فإن الإقناع أسهل عبارة وأيسر لفظاً من عبارة صاحب المنتهى، فإن صاحب المنتهى، عباراته أشد تعقيداً.

واعلم أن تعقيد العبارة في كتب الفقه، يقصده الفقهاء قصداً لأسباب، منها: أن يثبت العلم في ذهن الطالب، فإن الطالب إذا قرأ اللفظ وكان سهلاً ميسوراً مفهوماً لربما ينساه في أقرب وقت، بينما لو كان اللفظ فيه بعض التصعيب، فإنه يحتاج في حله إلى نظرٍ وتأملٍ وقراءة على شيخٍ ومراجعة لشرح، فحينئذٍ يصبح معنى الكتاب ثابت في ذهنه، وهذا ملاحظ ومحرب، ولذلك لما سهل العلم في وقتنا وأصبح متيسراً، صار المرء يتعلم العلم وينساه في غده أو بعد غده، بخلاف طريقة أهل العلم حينما كانوا يقرءون المتون ويحلون ألفاظها، ويعتنون ببيان دقائق معانيها فإن العلم يثبت في أذهانهم.

ومن أغراض الفقهاء رحمهم الله تعالى في تصعيب العبارة، كما ذكر بعض فقهاء الشافعية، قال: حتى لا يتسوّر على العلم غير أهله، فإن كثيراً من الناس - وهذا نلاحظه في زماننا - لما أصبح العلم سهلاً كل يستطيع أن يصل إليه، أصبح كل أحد يفتي في شرع الله، وكل أحد يتكلم في دين الله، فالعلم معرفته سهلة لكن الكلام فيه صعب.

المقصود من هذا أن الفقهاء لما ذكروا أن ابن النجار قد عقد عبارته، فإن هذا ليس عيباً وإنما هو ميزة يقصدها بعض الفقهاء، والتسهيل ميزة أخرى.

ثانياً في ذكر الفروقات بين الكتابين: صاحب الإقناع يُعنى بالتقسيم والتنويع أكثر من صاحب المنتهى، فالإقناع فيه من التقسيم والتنويع والتفصيل الشيء الواضح في الصنعة، بخلاف صاحب المنتهى فإنه أقل منه في هذا الباب، ولعل السبب فيما يظهر لي؛ لأن صاحب الإقناع ينقل كثيراً من المستوعب واستفاد منه ورجع إليه، والمستوعب ينقل من الخصال كثيراً من خصال القاضي وخصال ابن البناء، وهذان الكتابان مليئان بالتقسيم والتنويع.

ثالثاً: منتهى الإيرادات أكثر فروعاً ومسائل من كتاب الإقناع، فمسائله أكثر وفروعه أكثر عدداً.

رابعاً: من حيث العبارة، فعبارة صاحب المنتهى تكاد أن توافق عبارة صاحب التنقيح، بخلاف صاحب الإقناع فإن صاحب الإقناع يغير العبارة، وتغيير العبارة جعلته أو جعلت العلماء يستدركون عليه أشياء، فلو لم يغير العبارة لما لزمه هذا اللزوم.

خامساً: من الفروقات بين الإقناع والمنتهى، أن المنتهى يعتمد في تصحيحه على التنقيح، وأما صاحب الإقناع فإنه ربما خالف التنقيح واعتمد على الإنصاف، ولذلك هذه من الأشياء التي جعلتهم يقدمون المنتهى على الإقناع.

سادساً: صاحب الإقناع ذكر في مقدمته أنه سيورد الخلاف إذا كان قوياً، فصاحب الإقناع أورد مسائل خلافية أكثر من صاحب المنتهى، فإن صاحب المنتهى لم يورد من المسائل الخلافية إلا شيئاً يسيراً.

سابعاً: الإقناع فيه كثير جداً نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية، أما صاحب المنتهى فإنه لا يذكر الشيخ تقي الدين إلا في صور قليلة جداً.

فائدة: إذا قال الفقهاء في المتون المختصرة: (قال، أو قالوا، وقال) فإذا ذكر في المتن كلامًا ثم قال الماتن: قال الشيخ تقي الدين، أو: وقال الشيخ تقي الدين، فإنه فرق بين العبارتين بزيادة الواو يختلف المعنى؛ فإنهم إذا قالوا: قال، فيدل على أن كلامه معتمد، فيكون القيد الذي أورده هو المعتمد، وأما إذا قالوا: وقال، بزيادة الواو فمعنى ذلك أن قوله خلاف للمشهور. ثامنًا: صاحب المنتهى تميز بميزة وهو أنه كان قاضيًا بمصر، وأما صاحب الإقناع فقد كان مفتيًا بدمشق، بل قد ذكر المترجمون كابن أبي إياس في بدائع الزهور، والشعراني في الطبقات الصغرى، ذكروا: أن آخر قضاة مصر من العرب كان ابن النجار الفتوحى هذا صاحبنا، ثم بعد ذلك انتقل القضاء لغيرهم حينما جاء العثمانيون.

القاضي يضبط ما عليه العمل وخاصة في أبواب الجنايات والقضاء والمعاملات، ولذا قال صاحب المنتهى في مقدمة كتابه: وخالف ما في المقنع والتنقيح لما عليه العمل، ثم شرحه في، شرح مختصره في كلامه هو فقال: (وقصدي بالعمل أي عمل القضاة والحكام) وهذه ميزة، ولذلك تجد الأبواب التي لها تعلق بالقضاء، تجد كلام صاحب المنتهى أدق عبارة وأضبط تحريًا من كلام الحجاوي؛ ولذلك الخبرة لها دور؛ ولذلك فإنه يتميز صاحب المنتهى بكونه قاضيًا فرجح ما عليه العمل.

وبعد هذين الكتابين: أصبح الفقهاء يدورون في فلكهما، فألف بعدهم العلماء إما شرح وتعليق على الكتابين أو اختصار أو جمع، إذًا ثلاثة أنواع من التأليف؛ الجمع بين الكتابين والاختصار لها والشرح لها.

نبدأ بالجمع لأنه أخصرها؛ أما الجمع بين الكتابين فقد ألف الشيخ مرعي ابن يوسف الكرمي كتابًا سماه: غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى.

أما الشروح على هذين الكتابين - أعني الإقناع والمنتهى - المتأخرون اعتمادهم الأكبر ورجوعهم الأكثر إليهما؛ ولذلك عُنوا بهما عناية كبيرة.

نبدأ بأول الكتابين تأليفيًا وهو كتاب الحجاوي، فإن الإقناع عليه شرح وحواشي؛ فأما شرحه يعتبر من أهم الشروح عند المتأخرين على سبيل الإطلاق، وهو كتاب: **كشاف القناع**، شرح الإقناع لمنصور البهوتي. تميز هذا الكتاب بأمور:

أولاً: أنه مع شرح الألفاظ، عني بالمقارنة بين الإقناع والمنتهى لأن شارحه شرح الإقناع وشرح المنتهى، فهو خبير بهما.

والأمر الثاني: أنه عني بالتفريع فيورد مسائل كثيرة جداً ليست موجودة في الأصل. الأمر الثالث: وهو مهم جداً، ذكره للأدلة، إذا أردت أدلة مذهب المتأخرين فأول كتاب ترجع له لمعرفة الأدلة: كشاف القناع، وإن كان اعتماده الأكبر في ذكر الأدلة على كتاب المبدع للبرهان ابن مفلح، ليس لمحمد ابن مفلح وإنما لحفيده البرهان ابن مفلح المبدع شرح المقنع، ولا يعرف له شرح إلا هذا الشرح، الإقناع لا يعرف له إلا هذا الشرح.

[الفرق بين الشروح والحواشي]

الشروح تكون على كل الكتاب، وأما الحواشي فإنها تكون على بعض أجزاء الكتاب، يعني مسائل منتقاه من الكتاب، هذا من حيث الحديث عن مجموع الكتاب. وأما الفرق من حيث الغاية منها والقصد: فالقصد من الشروح هو حل العبارة وشرحها، والتفريع عليها، والتدليل لها، ثلاثة أشياء، إذا قيل لك هذا الكتاب شرح فالغاية منه ثلاثة أشياء: حل العبارة وشرحها والتدليل والتفريع، يعني يقول: إن هذه المسألة يُفَرِّعُ عليها كذا وكذا وكذا، إذاً من أراد الدليل للمسألة يذهب للشروح لا يذهب للحواشي، الحواشي ليس فيها أدلة.

وأما الحواشي: فالمقصود منها ضبط العبارة، يقول: هذه العبارة يُحْتَرِزُ منها بكذا، ومفهومها يدل على كذا، فإن كان الاحتراز والفهم صحيحان أقر، وإن كانا غير صحيحين فإنه يستدرك عليه، أو ذكر قيد يحتاج إلى تقييد بأن يقول: هذه العبارة إطلاقها فيه إشكال

فيحتاج إلى قيد، هذا في الغالب يورد في الحواشي ولا يورد في الشروح غالبًا، وقد يذكر في الشروح.

كذلك من أهم الأغراض في الحواشي: تبين أخطاء المتون، سواءً في اللغة أو في الترجيح والاختيار أو أخطأ في السياق أو أخطأ في أي شيء من هذه الأمور، أو كانت العبارة محتملة يعني تحمل معنيين فأكثر، فإن الغرض الأساس من الحواشي التنبيه.

وكتاب الإقناع كتبت عليه حواشي، أهمها حاشيتان؛ الحاشية الأولى: حاشية البهوتي الذي ألف الشرح، فالبهوتي له شرح وله حاشية، وحاشية البهوتي على الإقناع هي أهم حاشية عند المتأخرين؛ ولذلك يقول الشيخ عثمان بن بشر: وقد ذكر لنا أشيائنا - كذا يقول - أن المعتمد من حواشي المتأخرين هي حاشية منصور البهوتي، فيها كلام كثير ليس في الشرح.

الحاشية الثانية: حاشية تلميذ منصور وهو مُحَمَّدُ الخلوئي، له حاشية للإقناع وهي موجودة. الكتاب الثاني: كتاب المنتهى منتهى الإرادات عليه شرحان مهمان؛ الشرح الأول: شرح المؤلف نفسه فإن المؤلف شرح كتابه، وميزة أن المؤلف يشرح كتابه: أنه يكون أعلم الناس بلفظه، وأعلم الناس بمحترزاته وقصده، فشرحه حينئذٍ تكون له ميزة لا توجد عند غيره.

الشرح الثاني: هو شرح البهوتي أيضًا، فقد شرح المنتهى في شرح آخر. وشرح البهوتي أدق عبارة من شرح المؤلف؛ لأنه رجع لكلام المؤلف وزاد عليه أشياء كثيرة، هذه أهم الشروح.

وأما الحواشي على المنتهى: كثيرة جدًا، من الحواشي الموجودة، أولها: حاشية منصور البهوتي، له شرح وحاشية على الإقناع وشرح وحاشية على منتهى الإرادات، وهي أول حواشيه، وكل الكتب التي ذكرت لكم موجودة لا يوجد شيء منها ليس موجودًا.

ثم جاء بعده تلميذه وهو الخلوئي فألف حاشية على المنتهى، وفيها ميزة، وهي أنه يكثر الاستدراك على المؤلف، ويُعنى ببيان الفروق بين المسائل، يقول: هاتان المسألتان تحتاج إلى بيان فرق.

ثم جاء بعده تلميذه أي تلميذ الخلوئي وهو عثمان بن قايد النجدي، وهي من أنفس الحواشي لأن المسائل التي استشكلها شيخه الخلوئي ولم يجد لها جوابًا، فجاء تلميذه فقال: إن شيخنا قال كذا وجوابه كذا، فزاد أشياء شيخه لم يكتبها.

وعثمان بن قايد في حاشيته ميزة، وهي أنه يعنى فيها بالتقسيم والتنويع، وله تحريراً في العبارات دقيق جداً قد لا يوجد عند غيره من المتأخر.

جاء بعده تلميذه ابن غنام، وله حاشية على المنتهى لكن حاشيته على المنتهى أغلبها غير موجود، فإن كثيراً من كلامه إنما هو موجود في حاشية مفتي مكة وإمام مقام الحنابلة عندما كان هناك مقامات أربعة، الشيخ محمد ابن حميد المكي، فإن له حاشية على شرح المنتهى أورد فيها كثيراً من كلام ابن غنام في حاشيته.

وبعد هذا العرض الموجز، نلاحظ من هذه الحواشي أمور:

الأمر الأول: أن هذين الكتابين شرحهما وحشى عليهما البهوتي، ولذلك فإن الفقه كله يعود إلى البهوتي الآن، المتأخرون يعتمدون على شروحه وحواشيه فهو العمدة عندهم، وهذا يدل على أن العلم ينتقل من بلد إلى بلد وينتقل من مكان إلى مكان... وهكذا، فحينما كان الاعتماد على كلام أبي يعلى في العراق انتقل بعد ذلك لكلام الموفق ثم المرداوي في دمشق ثم انتقل بعد ذلك إلى كلام البهوتي في مصر، فالعلم ينتقل من حاضرة إلى حاضرة والأرض لله يورثها من يشاء من عباده، فالاعتماد عند المتأخرين كلهم مردهم إلى كلام الشيخ منصور البهوتي.

الأمر الثاني: كيف نقرأ هذه الكتب ونستفيد منها؟ إذا عرفت ما ذكرته لك قبل قليل من حيث ما هو الفرق بين الشرح والحاشية، عرفت كيف ينتفع بهذه الكتب، فإنك إذا أردت دليل المسألة ترجع للشروح، وإذا أردت التفريع على المسألة أو أردت معرفة شرح كلمة أشكلت عليك ترجع للشروح، وأما إذا كان غرضك بيان محترزات اللفظ ودقائقه فترجع للحواشي.

وهذه الحواشي جمعت عند بعض المتأخرين جمعها في كتب، ويهئنا كتابان لشيخ مشايخنا، الحاشية الأولى حاشية الشيخ عبد الله العنقري، له حاشية على الروض جمع فيها الحواشي المتقدمة كلها، ومثلها حاشية الروض الأخرى للشيخ عبد الرحمن ابن قاسم، الشيخ العنقري والشيخ ابن قاسم حاشيتهما الميزة الأكبر فيهما أنها جمعت المتفرق في حواشي المتأخرين إضافة لما في الإقناع والمقنع والتنقيح كذلك؛ فجمعوها وسبكوها في كتاب واحد وهو هاتان الحاشيتان على الروض المربع.

[المختصرات والفائدة منها]

قبل الشروع في الكلام على المختصرات، أقول: كل مختصر إذا أردت أن تفهمه، فارجع إلى أصله الذي اختصر منه، ولذلك يجب أن تعرف المختصر من أي كتاب اختصر.

أولاً: ما فائدة المختصرات؟ المختصرات ألفها العلماء لغرض وفائدة يجب أن لا يتجاوز هذا الغرض وهذه الفائدة، فالغرض الأول للمختصرات: أنها تكون مدخلاً للعلوم، الطالب المبتدئ لا يستطيع أن يقرأ المختصرات الطويلة كالمنتهى والإقناع والفروع، فالمبتدئ يبدأ بمختصر ثم ينتقل لما بعده، فإن كان المرء ضعيفاً في علمه وقف عند هذا المختصر ولم يجاوزه إلى غيره، فإن فتح الله وَجَعَلَهُ عليه ويسر عليه العلم انتقل لما بعده، فلا بد من التدرج في معرفة العلم، ولا بد من الرقي درجة درجة، إذا الغرض الأول أنهم يقصدون التدرج فتبدأ بكتاب ثم الآخر ثم الثالث ثم الرابع، وهكذا.

الغرض الثاني: استظهار المسائل ومعرفة مظاهرها، بحيث أن المسألة تكون في ذهن الشخص دائماً؛ لأن الكتاب إذا كان صغيراً حجمه يستطيع المرء أن يحفظ هذا الكتاب فإذا حفظ هذا الكتاب استظهره فعرف موطن المسائل أين يرجع إليها في كتب الفقهاء، وعرف ما حكمها ولو على سبيل الاختصار، فإن ما لا يدرك جله لا يترك كله.

الأمر الثالث: مراجعة العلم، العلم لا بد فيه من مراجعة ولا بد فيه من مذاكرة ولا بد فيه من مدارس، ذكر بعض الفقهاء -وهو الإسنوي- من فقهاء الشافعية، قال: قال أسيافنا لا يكون المرء فقيهاً إلا أن يمر على الفقه من أوله إلا آخره في كل سنة على الأقل مرة. العلم ينسى فإن لم تذاكره وتدارسه وتحفظه فإنه ينسى.

لماذا قلت هذا الكلام؟ لكي نعرف أن المختصرات لها غرض فلا نجاوز هذا الغرض إلى غيره.

[أشهر المختصرات عند المتأخرين]

اختصار المقنع، للشيخ موسى الحجاوي، اختصره المقنع في كتاب مشهور يسمونه بزاد المستقنع في اختصار المقنع، وهذا الكتاب شهر عند الناس لسببين؛ السبب الأول: أنه قد شرحه أشهر علماء الحنابلة في زمانه وهو الشيخ منصور، فشهراً لأجل ذلك، هذا السبب الأول.

السبب الثاني: هذا الشرح وأصله الذي هو زاد المستقنع، شهراً في التدريس عندنا في الجامعات، فالجامعات تدرس هذا الكتاب في المعاهد العلمية في المرحلة المتوسطة والثانوية، ويدرس أيضاً في الجامعة بعد ذلك شرحه وهو الروض، فإن الكتاب إذا اعتمد في التدريس شهر.

من أهم حواشيه حاشية الشيخ عبد الوهاب بن فيروز الأحسائي حاشية نفيسة جدًا فيها من التحقيق والتدقيق ما لا يوجد في غيرها.

المختصر الثاني: مختصر دليل الطالب وهو للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، وذكر شراحه أنه قد اختصره من منتهى الإرادات، والحقيقة ليس على إطلاقه فإنه غير في كثير من العبارات، وزاد كثيرًا من الجمل، وذكر أشياء كثيرة ليست موجودة في المنتهى، وهذا كتاب شهر وعني به عناية كبيرة جدًا، وله شروح كثيرة جدًا على هذا الكتاب، منها: شرح ابن أخيه أو ابن ابن أخيه عبد الله المقدسي وحاشية ابن عوض، وشرح الذلابي تلميذ الشيخ منصور وشرح التغلبي صاحب نيل المآرب وعليه حاشيتان حاشية للبلدي من علماء فلسطين وحاشية أخرى لابن غباش من علماء الإمارات في القرن الماضي له حاشية لا بأس بها على نيل المآرب، وأيضًا من الشروح المتأخرة شرح ابن ضويان منار السبيل، وهذا الشرح عليه تخريج عظيم جدًا يعتبر من أهم الكتب في تخريج الأحاديث وخاصة عند فقهاء الحنابلة وهو كتاب ارواء الغليل للشيخ العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني عليه رحمة الله، وهذان الكتابان يعتبران من أهم الكتب في أدلة الحنابلة.

المختصر الثالث: أخصر المختصرات لابن بلبان، وقد اختصره من كتابه الآخر كافي المبتدي، وشرح أخصر المختصرات بشروح، وشرح أصله كافي المبتدي بشروح.

المختصر الرابع: عمدة الطالب للبهوتي، ألفه في آخر حياته، وشرحه ابن قايد في كتابه هداية الراغب.

وهنا ملاحظة أخيرة أختتم بها الحديث عن المختصرات لو نلاحظ العلماء، إنما ألفوا المختصرات في آخر حياتهم؛ لأن المختصر يحتاج إلى دقة في العبارة ويحتاج إلى فهم للمسائل، ولذلك فإن البهوتي آخر كتاب ألفه هو مختصره، والحجاوي آخر كتاب ألفه هو مختصره... وهكذا. فالمختصرات تأليفها أصعب من تأليف المطولات، إذًا هذه المختصرات محررة وهذه ميزتها.

[قواعد الترجيح عند المتأخرين]

المتأخرون يعتمدون كتابين: الإقناع والمنتهى، فكلامهم يدور على هذين الكتابين، فقواعد الترجيح عندهم أنهم يقولون: ما اتفق عليه هذان الكتابان فهو المعتمد عندهم ولا شك. الأمر الثاني: ما ذكره أحدهما ولم يذكره الآخر، فإن المعتمد ما ذكره أحدهما وسكت عنه الآخر.

الأمر الثالث: ما ذكره أحدهما منطوقاً ويفهم من الثاني خلافه، فيقدم المنطوق مطلقاً، فلا شك أن المنطوق مقدم على المفهوم، كما أن المنطوق مقدم على المسكوت، إذًا هذه القاعدة إما تُدخلها في الثانية أو تجعلها قاعدةً ثالثة.

القاعدة الرابعة: إذا تعارض ما في الكتابين سواءً كان التعارض بين منطوقهما أو بين مفهومهما، فأيهما يقدم؟ عند المتأخرين مسلکان:

فبعضهم يقول: إن المقدم هو ما ذكره صاحب المنتهى، وهذا المعتمد عند مشايخنا، فإن المعتمد عند مشايخ في الحجاز ونجد وشرق الجزيرة؛ أن المعتمد ما رجحه صاحب المنتهى، الشيخ ابن النجار الفتوحى المصرى، بعد الحجاوي بأربع سنوات.

والطريقة الثانية: يقدم ما رجحه مرعي، مرعي الكرمي في كتابه غايات المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، فيقولون: ما رجحه مرعي فإنه المقدم، هذه طريقة لبعضهم، ومشى عليها أغلب الشاميين، إذًا هما طريقتان.

[طبقات الفقهاء]

في جميع المذاهب بلا استثناء يقسمون الفقهاء إلى درجات، ولذا يقول الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: الفقه كالتفاح الشامي. سهل التناول، كل يستطيع تناوله، وكل يمكنه أن يفقهه، وكلهم يمكن أن يتعلمه.

إذًا الفقه سهلٌ تحصيله، ويسيرٌ تعلمه، وهذا من توفيق الله ﷻ لنا ورحمته بنا ﷻ، ولكن لنعلم أن الفقهاء ليسوا درجة واحدة، دليل ذلك قول الله جل وعلا: ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾، ومن أعظم ما يريزق المرء أن يريزق فقهاً وعلمًا، كما في البخاري من حديث علي ﷺ عَنْ أَبِي جَحِيفَةَ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ ﷺ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ

إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ»، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: «الْعَقْلُ، وَفَكَأَنَّ الْأَسِيرَ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١).

مرادي من هذا الكلام أن نعلم شيئًا: وهو أن الناس المتصدرين لطلب العلم، أو الذين نالوا نصيبًا منه، أن هؤلاء ليسوا في درجة واحدة بل هم في طبقات ودرجات ومنازل مختلفة باعتبار ما منَّ الله ﷻ على كل واحد منهم من علم وفهم وملكة وصنعة، وكل مذهب من المذاهب الأربعة المتبوعة يقسم أصحابه باعتبار القوة وباعتبار السعة في العلم إلى طبقات متعددة، بعض فقهاء المذاهب يقسموا الفقهاء إلى ثلاثين طبقة، وبعضهم يجعلها سبع، وبعضهم يجعلها خمس... وهكذا.

وأما التقسيم المشهور عند الحنابلة فإنهم يقسمونهم إلى نحو من ست إلى سبع طبقات، هذا التقسيم ذكره ابن حمدان وتبعه من بعده.

أول هذه الطبقات: هو أن يكون العالم الذي تفقه على مذهب أحمد، غير مقلد لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل، وإنما يسلك طريقه في الاجتهاد والفتوى، إذًا عندنا ثلاثة قيود: القيد الأول: أن يكون سالكًا لطريق إمامه في الاجتهاد والفتوى، لا يخرج عن الإطار العام في القواعد العامة الكلية.

الأمر الثاني: أنه يكون قد قرأ هذا الفقه على أهله، فيكون قد تمكن من هذا الفقه ومن هذه المدرسة.

الأمر الثالث: أن يكون غير مقلد للإمام لا في الحكم ولا في الدليل. وهذه المنزلة منزلة لمتقدمي الفقهاء المنتسبين لمذهب الإمام أحمد، قالوا: وقد نسب لهذه الطريقة ابن أبي موسى الهاشمي الشريف أبو علي، والقاضي أبو يعلى، والشيخ تقي الدين، فإنهم في هذه الدرجة، أي الذين يدورون في المعاني العامة لطريقة الإمام أحمد لكنهم لم يتابعوه في الأحكام، فقد ينفرد بعضهم بوجود وجهٍ لم يسبق إليه، بل قد يقعد قاعدة استقرأها من الأصول العامة.

(١) باب فكاك الأسير.

الطبقة الثانية: هم الذين يحققون المناط في كثير من الجزئيات، ويُسمون بأصحاب الوجوه.

الطبقة الثالثة: -وهم دون الثانية والأولى-: وهو الذين يسمون بأصحاب الترجيح، يقومون بالترجيح بين الأقوال، وهو الذي تكون صفتة حافظاً للمذهب يعني عارفاً للفروع الفقهية؛ هذا القيد الأول. القيد الثاني: أن يكون فقيه نفس، لا بد من الرياضة والدربة. الأمر الثالث: أن يكون عارفاً بالأدلة، فإذا وجدت هذه القيود الثلاثة فإنه حينئذٍ يكون من أصحاب الترجيح، لكنه نقص عن أصحاب الوجوه بأنه لم يبلغ في معرفته المذهب كمعرفتهم، أو أنه ليس متبحراً في أصول الفقه كتبهم.

الطبقة الرابعة: الذي يكون دون صاحب الترجيح، ويسمونه بالناقل، والناقل هو الذي يكون حافظاً لمسائل المذهب فاهماً لها، فلا يلزم أن يكون عارفاً بالأدلة، ولا يلزم أن يكون عالماً بالأصول كأصحاب الطبقة الثانية، يجيزون له الفتوى فقط، وليس له الترجيح وليس له من باب أولى أن يجتهد فيحدث وجهاً ناهيك أن يقعد قاعدة، إذاً هذه أربع طبقات كلهم يُسمون فقهاء، أولهم: الذين يقعدون القواعد، والثاني: الذين لهم أن يحدثوا وجوهاً، والطبقة الثالثة: الذين لهم الترجيح، والطبقة الرابعة: هم الذين يسمون بالناقلين؛ ولذلك يقول الشيخ تقي الدين: إن من وُجدت فيه هذه الصفة فإننا نسميه ناقلاً ولا نسميه مجتهداً. أي نسميه ناقل للعلم.

من نقص عن هذه الدرجة بأن لم يك عارفاً بالفروع، ولم يك فاهماً لها؛ فلا يجوز له أن ينقل العلم أصلاً فضلاً عن أن يُسمى فقيهاً.

ولذلك يقول أهل العلم: إن أول ما يلزم طالب العلم في الفقه أن يتعلم الفروع الفقهية، فيكون محيطاً بعدد كبير من الفروع الفقهية عارفاً بحكمها، ثم ينتقل بعد ذلك لمعرفة أصولها، فإن عرف أصولها وضبطها كان من الطبقة التي أعلى منها.

لماذا قلت هذه المسألة وعرفنا هذه الطبقات الأربع؟ لأمرين:

الأمر الأول: أن تعرف قدر العالم الذي تنقل عنه، فلا يعارض قول عالم في درجة عالية بقول عالم أسفل منه وأنزل منه درجة وعلمًا، وإنما يقارن المرء بجنسه ومن هو في منزلته.

الفائدة الثانية: أن تعلم قوة القول الذي تكلم به صاحبه، فإن بعض الناس قد يكون ليس من الدرجة الرابعة بل دونها، فحينئذٍ نقول: لا يصح أن ينسب قوله وكلامه تعريفاً منتسباً

لمذهب من أئمة المذاهب الأربعة، فليس كل منتسب للمذهب يحمل قوله وينسب للمذهب إلا أن يكون واحدًا من أربع طبقات، والرابع يقبل نقله فقط ولا يقبل قوله ولا نظره. الفائدة الثالثة: أن يعرف المرء قدره، وأن ينزل المرء نفسه منزلتها، فإذا كان أهل العلم يقولون: لا يجوز لك أن تنقل العلم، وأنت لم تستوفِ الشروط التي أوردتها في الأخير على سبيل الإيجاز، فيعرف المرء قدره ويعرف منزلته ويتحوط في العلم أشد التحوط، ويراقب الله عَلَيْكَ في لحظاته وسكناته معًا، ويعلم أن كل كلمة يتكلم بها فإنه سيسأل عنها ويقف أمام يدي الجبار جَلَّالَهُ، وإذا استشعر طالب العلم ذلك خاف وهاب وتورع وأتاب لربه تَجَلَّاهُ؛ ولذلك كلما ازداد المرء علمًا كلما ازداد خشية، وكلما ازداد علمًا كلما ازداد توقفًا وإنكارًا.

إذا تعلمت علمًا وكان يُكسبك إنابة وخوفًا وتواضعًا في العلم، فإن العلم الذي اكتسبته فيه بركة، وإن رأيت أن العلم الذي اكتسبته زادك كبيرًا وعجبًا وغرورًا ورفعة في نفسك وحبًا لممارسة الناس ومجادلتهم بحق أو بغير حق، فاعلم أنك مدخولٌ، ولذلك يقول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: اعلم أن العلم أربعة أرباع؛ أول ربع أقلها، من تعلمه ظن أنه أعلم الناس، وأما الربع الثاني: وهو أوسع من الأول، فإذا تعلمه المرء علم أنه قد فاته علم كثير وأنه لم يدرك إلا شيئًا من العلم لا كله، وأما الثالث: من تعلمه علم أن ما فاته أكثر بكثير مما أدركه، فحينئذ يزداد تواضعًا وخشية وإنابة للجبار جَلَّالَهُ، وأما الربع الرابع: فهو أطولها وأكثرها، فإنه لا يناله أحد.

إذًا امتحن قلبك، ومن المهم أن يعرف طالب العلم قدره، وأن لا يستعلي على العلماء، وإياك -أيها الموفق- أن ترى لأحد من أهل العلم منقصة في عينك.

أختم بكلمة أخيرة؛ إن أعظم نعمة يمن الله جل وعلا بها على العبد أن يرزق الله عز وجل العبد الفقه في الدين، هذه لم أقلها أنا وإنما قالها من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، اسمع إلى ما ثبت في صحيح البخاري (ومسلم) من حديث حميد ابن عبد الرحمن، عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قام خطيبًا ثم قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»، ولما سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن خيار الناس، قال: «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»، فإذا المرء فقه أو فقهه وتكلمنا الفرق بين هاتين العبارتين من كلام القاضي عياض، ذكرتها لكم في أول درس، إذا رزق المرء الفقه إما فهمًا أو صنعة، وهذا هو

الفرق بين الضم وغيره، فإنه حينئذٍ قد أوتي خيراً كثيراً وأوتي فضلاً عميماً؛ ولذلك فإن أفضل عبادة يتقرب بها العبد إلى الله جل وعلا بعد إفراد الله جل وعلا بالعبادة وبعد أداء الفرائض التي أوجبها الله عز وجل أن يتحجب وأن يتقرب إليه جل وعلا بالعلم؛ ولذا فإن العبادة من عالم أحبُّ إلى الله جل وعلا وأرجى أن تكون أعظم أجراً من الآخر الذي يفعلها وكان دونه في العلم، وإنما يحاكيه محاكاة؛ ولذلك فإن فضل العالم بطبقاته على غيره من الناس فضله ودرجته أعلى بكثير.

ولذلك أيها الموفق اعلم، كما قال المأمون: أن الناس رجلان؛ طالب علم وقانع بجهل، أنت واحد من اثنين، إما أن تكون طالب علم أو أن تكون قانعاً بجهل، فاحرص أن تكون من الأوائل وإياك أن تكون من الأواخر، والمرء إذا طلب العلم فإنه لا بد أن يستمر عليه؛ لأن آفة العلم الانقطاع عنه والضعف فيه وعدم الاستمرار، كما قال الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمه الله تعالى: العلم إن أخذته جملة ذهب منك جملة وإن أعطيته كلك أعطاك بعضه.

إذاً اعلم أن طريق العلم طويل ومسلكه يحتاج إلى بذل جهد، كما قيل: من المحبرة إلى المقبرة، ولكن التوفيق بيد الله سبحانه وتعالى، فاسأل الله التوفيق واسأله أن يجعل العلم الذي تسعى في تحصيله وأن يكون العلم الذي أنالك الله إياه: أن يكون علماً نافعاً تنتفع فيه خشية وإناية، وتنتفع فيه متابعة فتكون عملاً على الطريق السوي المستقيم متابعة النبي ﷺ، وتنتفع فيه بذلاً وتعليمًا، وليكن أول من تعلمه أقرب الناس إليك وهم أهل بيتك وزجرك وولدك وبنتك، فإن هؤلاء هم أولى الناس بالتعليم، وإنَّ من علامات توفيق الله عز وجل للمرء أن يكون أبناؤه عالمين بالأحكام، ومما يذكر ويستطرف -لكن فيه حكمة- أنهم قد أوردوا عن أحد العلماء أنه تزوج بنت أحد العلماء من أصحاب الوجوه الذين لهم ذكرٌ، وأن هذا العالم زوج البنت سئل مسألة فلم يجد جواباً، قال: لا أعلم فيها نقلاً، فبينما هو جالس مع طلابه وتلامذته إذا بباب الدار يطرق، فخرج لزوجته ثم رجع وهو يضحك، قال: هذا بركة أهل العلم، قالت زوجتي: سمعت من أبي أنه قال ذلك؛ السبب أن أباه قد علمها وفقهها فانتقل علمٌ أبيها وانتفع الناس بها بطريق غير يعني بغير نسبة.

ومما يذكر أيضاً ومما يستطرف، يقولون: إن المزني في مختصره نقل مرة نقلاً عن الشافعي ولم يسم الناقل، قال بعض الشراح - كابن باطيش في المغني - المغني على طريقة الشافعية، قال: إن الذي نقل عنه المزني ولم يسمه هي أخته، فقد ينقل العلم عن النساء، وهذا من بركة بيوت العلم.

فالمقصود أن المرء يسعى في بذل العلم لضعفة الناس، والمحتاجين إليه قبل أعلى الناس، فإنهم هم السبب في بركة العلم وبذله بإذن الله عز وجل، واعلم أنك إذا أردت أن تطلب علم الفقه بالخصوص فلا بد فيه من التدرج، وأول ما تبدأ به كما ذكرت لكم في أول درس أن تبدأ بالتعليق، ثم تبدأ بعده بالتحقيق، ثم تنتهي بعد ذلك بالتدقيق، كذا يقول مشايخنا، ثلاثة أشياء؛ تبدأ بالتعليق ثم تنتقل للتحقيق ثم تنتقل بعد ذلك للتدقيق.

فأول درجاتهم أن تبدأ بالتعليق؛ ولذلك يقول القاضي أبو يعلى: أول ما يبدأ به الفقيه معرفة الفروع، كيف يكون ذلك؟ أن تنظر في مختصر من المختصرات الفقهية فتفهم مسأله وتعرف حكمها، فإذا عرفت الفقه من أوله إلى منتهاه ورزقك الله فهمه تنتقل بعد ذلك للتحقيق المسائل، كما ألف أبو الفرج ابن الجوزي كتابه المشهور التحقيق لأحاديث التعليق، والتحقيق هو أن تعرف حكم، أن تعرف دليل المسألة، والتحقيق هو أن تعرف دليل المسألة، فالمسألة عرفت بالتعليق وحكمها عرفت بالتحقيق.

فإذا عرفت دليل المسائل على سبيل الجملة في الفقه كله، انتقلت بعد ذلك للتدقيق وهو أن تعرف المسألة بدليلها مع الخلاف، سواء كان الخلاف نازلاً فتبدأ به ثم ترقى بعد ذلك للخلاف العالي.

ولم يذكر العلماء الترجيح؛ لأن المرء لا يمكن أن يرجح في كل مسألة، كما نقلت لكم عن بعض السلف أنه قال: من أجاب في كل مسألة فهو مجنون، هذه قالها ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وهم من أعلم الناس، فالمقصود أنهم لم يذكروا بعلماء الترجيح لأن الورع له مراعاته والدين له مراعاته، وإشكال المسائل لها أثرها، وإنما قالوا: يكون المرء مدققاً.

خطأ كثير من طلاب العلم أنهم يبدأون بالطريقة الثالثة قبل بدءهم بالأولى والثانية، فيبدأ بقراءة المطولات، فحينئذ لا يكاد يصل إلى نهاية الطهارة، وقد ذكر بعض المشايخ قال: لا أحصي الذين بدءوا في قراءة الفقه عليّ بدءوا بكتاب الطهارة، أو بدءوا بكتاب المياه ولم

يصلوا إلى باب إزالة النجاسة؛ لأنهم يأخذوا علمًا كثيرًا مسألةً وخلافًا ودليلاً وعرضًا، بل لربما كان خلافًا عاليًا، والذهن لا يستطيع أن يأخذ كل شيء في وقت يسير، كما أن الذهن يحتاج إلى ترتيب، كما نقلت لكم عن ابن عباس، الربانيون الذين يعلمون الناس صغار العلم قبل كبارهم.

ولذا الاستعجال في العلم يفقد بركته، ولا يجعل المرء يتحصل عليه تحصيلًا تامًا، ليس معنى ذلك أن المرء يسوف، احذر التسويف، وليس معنى ذلك أن المرء ينشغل بأمور لا فائدة منها، وذكرت لكم في أول درس أظن أو في غيرها من المجالس لا أدري، ما هي الأشياء التي تشغل المرء عن الفقه فينشغل في مسائل لا أثر لها كحشو الفقه، وأشرت لبعضها في أول درس، ولكن معنى ذلك أن المرء ينشغل بالفقه والعلم وأصلهما وهما الكتاب والسنة فإنهما الأصل.

هذا بعض ما يمكن أن يقال في هذه المسألة، والحقيقة أن معرفة مداخل العلوم كلها، المذاهب الأربعة لا يستطيع المرء معرفتها إلا بقراءة كتب العلماء فيها، فأدم النظر وأكثر الاستفادة، كما قال أبو حامد في أول الشفاء العليل، قال: لن يستفيد من كتابي إلا من أطال النظر في كلام الفقهاء، فإطالة النظر في كلام الفقهاء مهم. والحمد لله رب العالمين.